السبيل إلى معرفة ما به يندفع اللحن في نطق اللسان والخطأ في فهم الجنان لعبد الله النبراوي (ت 1275هـ)

هند فوزي حسن عيسى
كلية الدراسات الإسلامية والعربية ـ جامعة الأزهـــر

المقدمة

الحمد لله الذي من نحا نحو بابه ظفر بالمرام، ومن أعرب بالشهادتين على وحدانيته رفع قدره على الدوام، ومن نصب الدليل على ألوهيته منحه دار السلام، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة أعدها ليوم الزحام، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله شمس الضحى وبدر التمام، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما دامت الأيام والشهور والأعوام.

أما بعد

فلا شك أن تحقيق المخطوطات يعد فناً خفي المسالك، عظيم المزالق؛ لأنه يحتاج إلى دقة في العمل، وعناية خاصة في قراءة نصوصه، وتمحيصها، وتحريرها من التصحيف والتحريف، ومعرفة مقاصد المؤلف، وغير ذلك لإخراج النص التراثي في صورة صحيحة متقنة، ضبطا وشكلا وشرحا وتعليقاً، وفق قواعد التحقيق المعروفة وأصوله.

فتحقيق النصوص ليس عملاً هينا، أو سهلاً، فالمحقق الأمين قد يمضي وقتا طويلاً في معرفة كلمة غير واضحة في المخطوط أو تخريج بيت من الشعر، أو نسبة قول لقائله، أو في ترجمة لعَلَم، أو غير ذلك مما يتطلبه منهج تحقيق التراث حتى يخرج النص مطابقا لحقيقة أصله نسبة ومتناً، مع حل مشكلاته وكشف غوامضه.

وتراث الأمة مليء بالنوادر والجواهر قل أن تجد لها نظيراً عند غيرها من الأمم، فنحن أمة غنية بتراثها الذي تفتخر به وترشد أجيالها وتبصرهم بما لديهم من تراث هائل؛ ليحسنوا الاستفادة منه وليربطوا ماضيهم بحاضرهم، ليشعروا أنهم أمة قوية لها ماض عريق، ولها علوم متنوعة أنارت الدنيا قرونا، وملأت جنبات الأرض حضارة ورقيا وتقدما في وقت كان

العالم يغرق فيه في بحور الجهل والظلام؛ ليتابعوا مسيرة آبائهم بفخر واعتزاز، ولينشروا هذا التراث بجد ونشاط واهتمام دون كلل أو ملل.

حقا لقد ترك العلماء المسلمون نتاجا فكريا ضخما في شتى حقول العلم والمعرفة الإنسانية، وقد تعرضت هذه المؤلفات إلى عوادي الزمن ففقد الكثير منها، إما بسبب اجتياح الغزاة للعالم الإسلامي، أو بسبب الإهمال وعدم العناية بها.

لكنه رغم ذلك كله فقد سلمت ملايين المؤلفات ووصلت إلينا كاملة، أو ناقصة، فطبع عدد كثير منها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، لكن عدداً ضخما من المخطوطات ما زال غير منشور(1)، وبالبحث في هذا التراث غير المنشور وقع اختياري على هذه المخطوطة، وهي بعنوان:

"السبيل إلى معرفة ما به يندفع اللحن في نطق اللسان والخطأ في فهم الجنان"

لمحمد بن عبد الله النبراوي المتوفى(1275هـ =1859م).

لقد قرأتُ هذه المخطوطة أكثر من مرة، وبعد أن اطمأننتُ أنها لمؤلفها، وقع في نفسي أن أقوم بتحقيقها، وقد جعلت هذا البحث في قسمين:

القسم الأول: دراسة موجزة عن المخطوطة وصاحبها.

القسم الثاني: النص تحقيقا وشرحا.

أولا: الصفحة الأولى من نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ـــــ المملكة العربية السعودية.

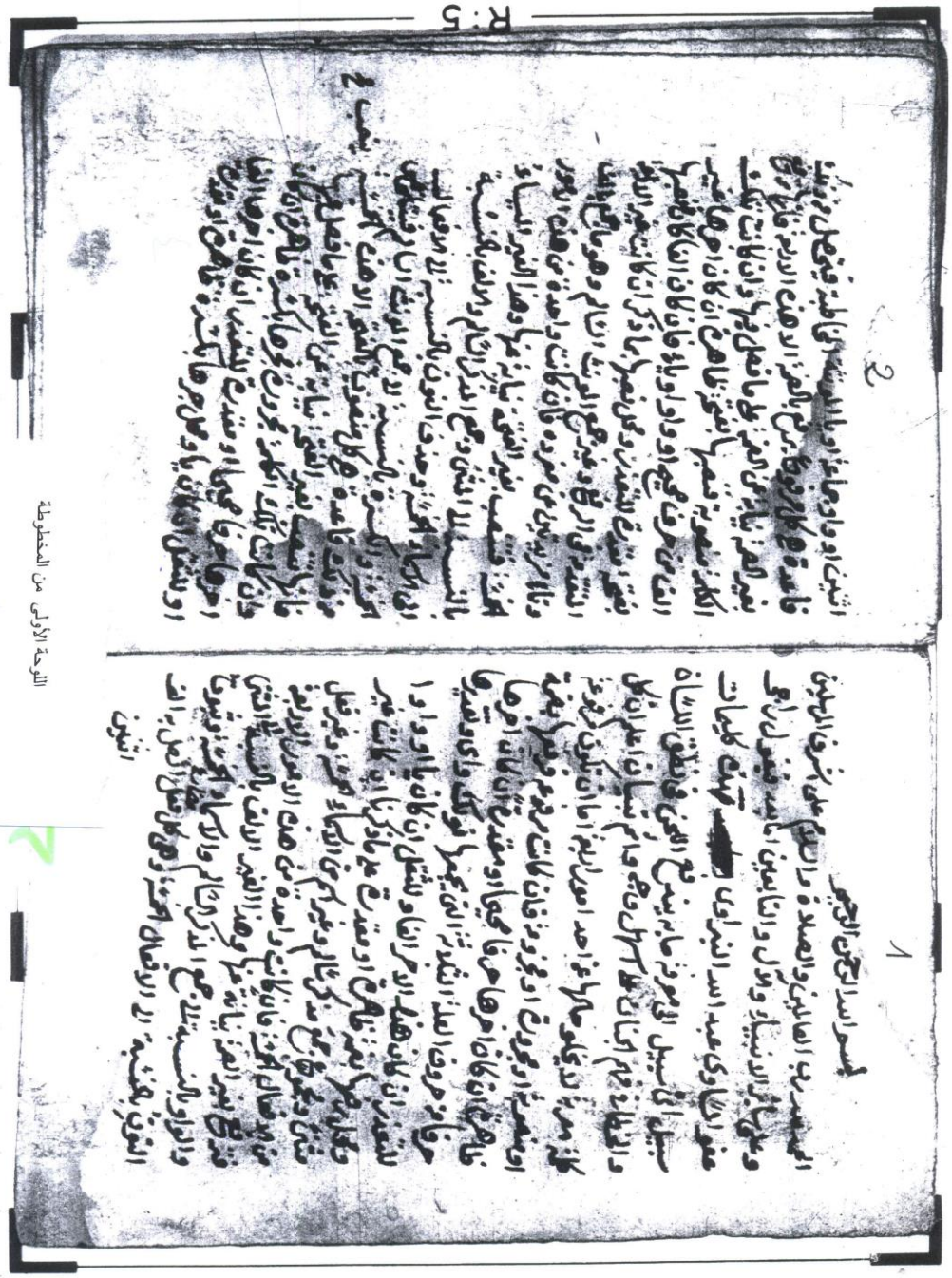

ثانيا: الصفحة الأخيرة من نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ـــــ المملكة العربية السعودية.

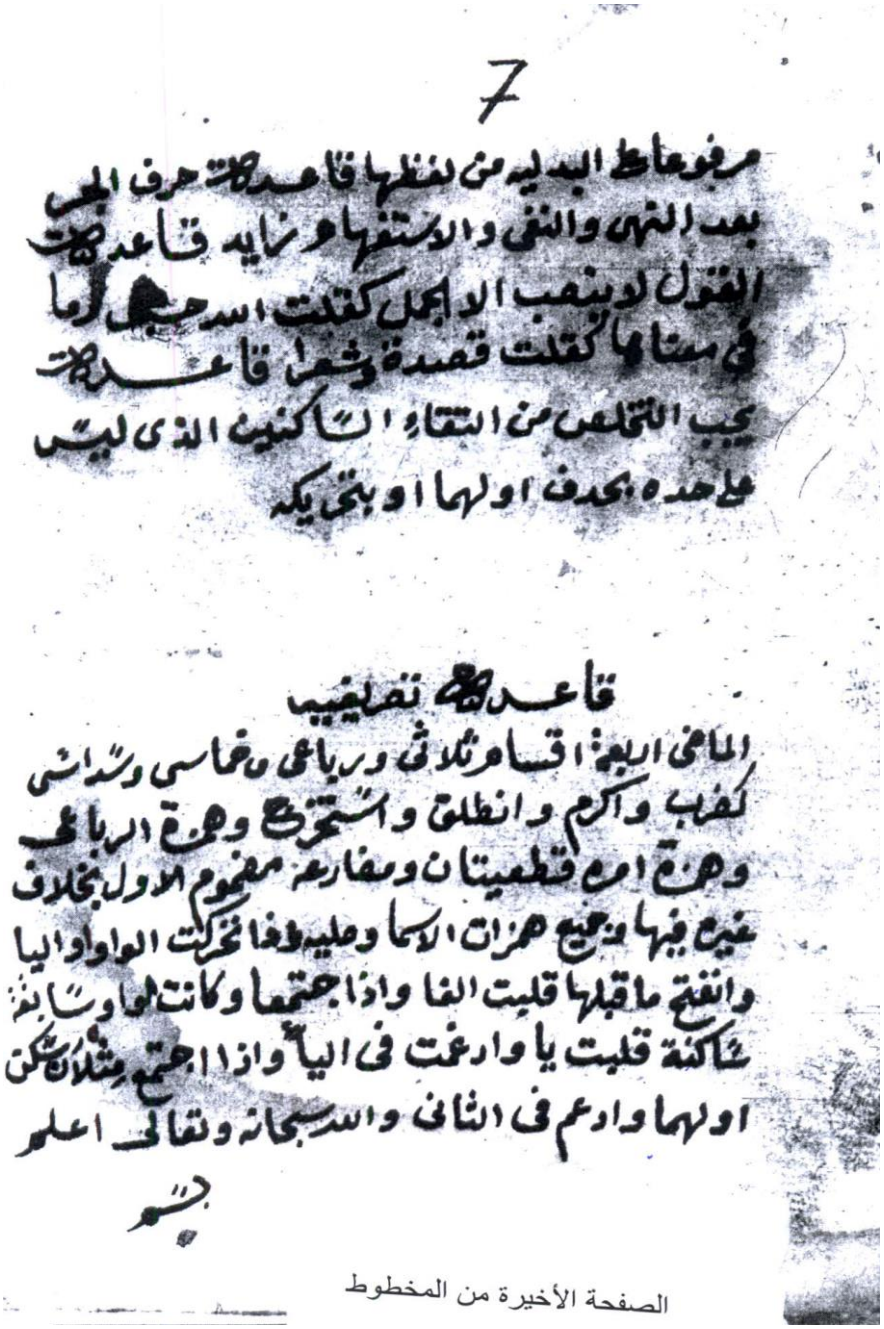

الصفحة الأخيرة من المخطوط

ثالثا: الصفحة الأولى من نسخة دار الكتب بالقاهرة ـــــ **جمهورية مصر العربية.**

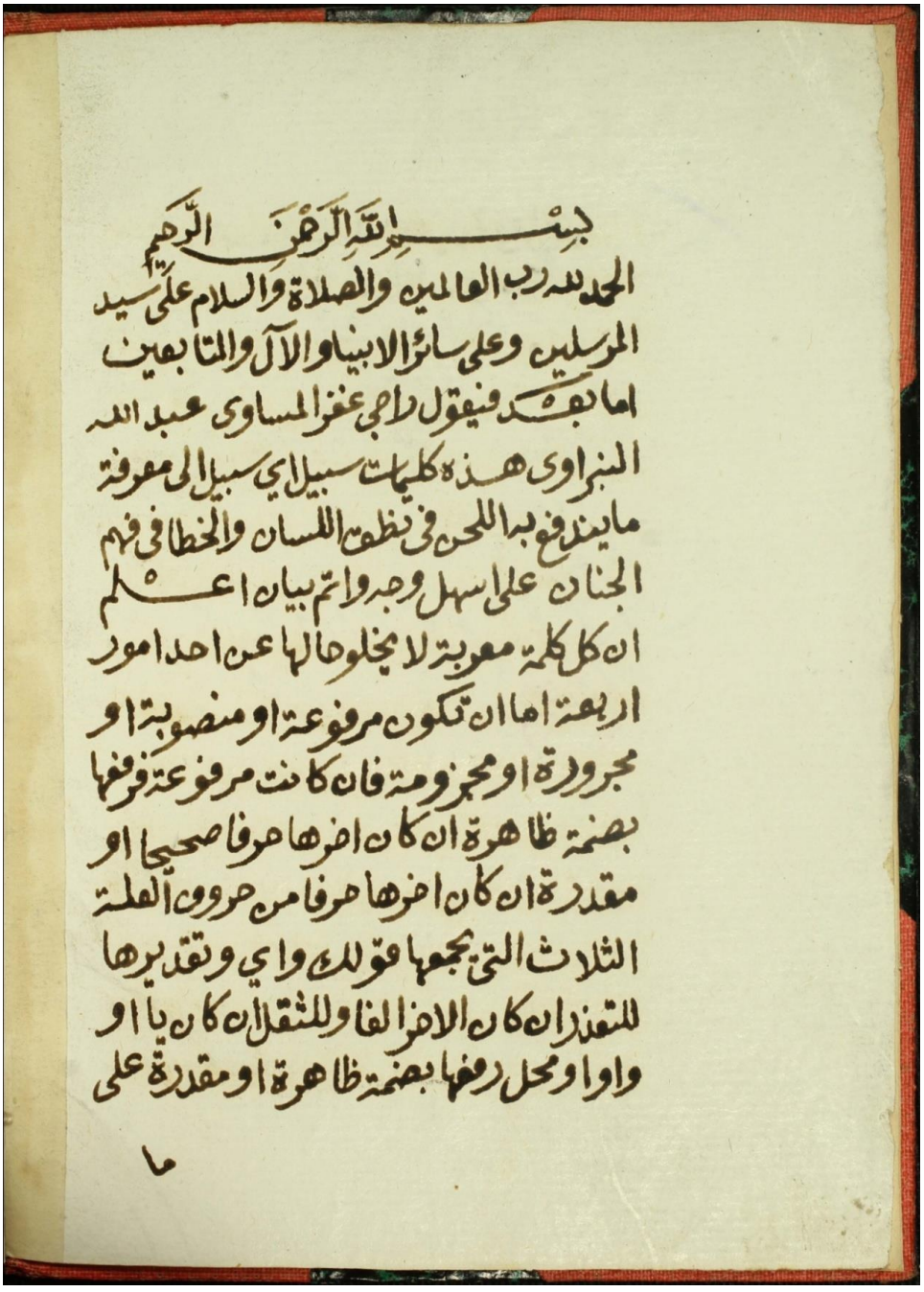

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد
المرسلين وعلى سائر الانبياء والآل والتابعين
اما بعد فيقول راجي عفو المساوي عبد الله
البراوي هذه كليمات سبيل اي سبيل الى معرفة
ما يندفع به اللحن في نطق اللسان والخطا في فهم
الجنان على اسهل وجه واتم بيان اعلم
ان كل كلمة معربة لا تخلو حالها عن احد امور
اربعة اما ان تكون مرفوعة او منصوبة او
مجرورة او مجزومة فان كانت مرفوعة فرفعها
بضمة ظاهرة ان كان اخرها حرفا صحيحا او
مقدرة ان كان اخرها حرفا من حروف العلة
الثلاث التي يجمعها قولك واي وتقديرها
للتعذر ان كان الالف الفا وللثقل ان كان يا او
واوا ومحل رفعها بضمة ظاهرة او مقدرة على

ما

رابعا: الصفحة الأخيرة من نسخة دار الكتب بالقاهرة ـــــ **جمهورية مصر العربية.**

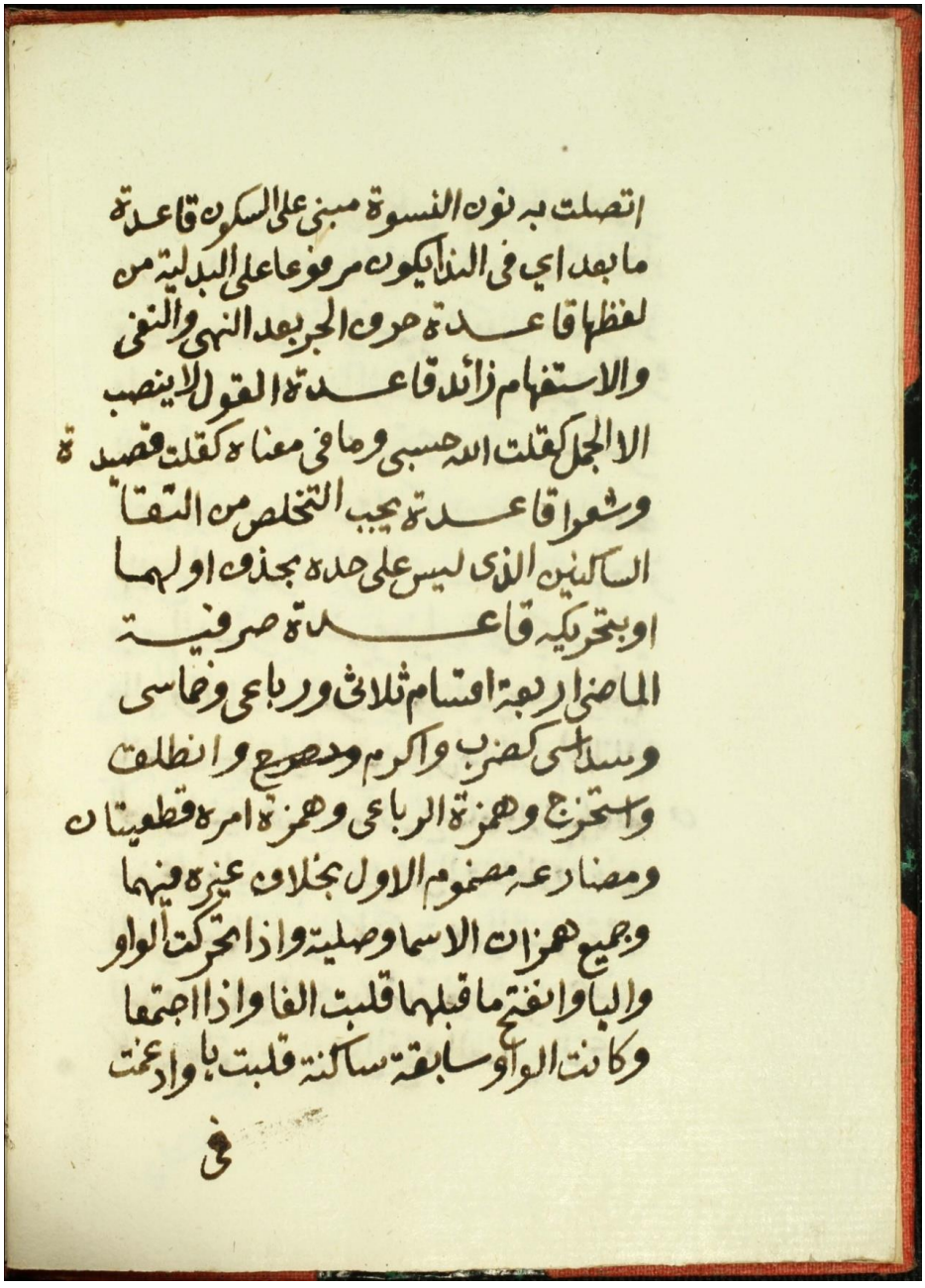

اتصلت به نون النسوة مبني على السكون قاعدة
ما بعد اي في الذا يكون مرفوعا على البدلية من
لفظها قاعدة حروف الجر بعد النهي والنفي
والاستفهام زائد قاعدة القول لا ينصب
الا الجمل كقلت الله حسبي وما في معناه كقلت قصيدة
وشعرا قاعدة يجب التخلص من التقاء
الساكنين الذي ليس على حده بحذف اولهما
او بتحريكه قاعدة صرفية
الماضي اربعة اقسام ثلاثي ورباعي وخماسي
وسداسي كضرب واكرم ودحرج وانطلق
واستخرج وهمزة الرباعي وهمزة امره قطعيتان
ومضارعه مضموم الاول بخلاف غيره فيهما
وجميع همزات الاسماء وصلية واذا تحركت الواو
والياء وانفتح ما قبلهما قلبت الفا واذا اجتمعا
وكانت الواو سابقة ساكنة قلبت ياء وادغمت

في

القسم الأول

دراسة عن المخطوطة وصاحبها

أولاً: التعريف بصاحب هذه المخطوطة(2):

اسمه: هو عبد الله بن محمد الشافعي النبراوي .

مولده ونشأته: ولد ـــــ رحمه الله ـــــ بنبروه، من غربية مصر، وأصل أبيه منها، وأكثر إقامته ببنها العسل.

شيوخه وتلاميذه: لم تذكر كتب التراجم شيئا عن شيوخه ولا عن تلامذته، لكنها ذكرت أنه كان فقيها، مفسراً، محدثاً، بيانياً، نحوياً، مشاركاً في بعض العلوم.

وفاته: توفى ـــــ رحمه الله ـــــ في القاهرة عن نحو 70 عاما ودفن بالمجاورين.

ثانيا: آثاره العلمية:

- السبيل إلى معرفة ما به يندفع اللحن في نطق اللسان والخطأ في فهم الجنان (3).
- حاشية على قطر الندى لابن هشام في النحو.
- حاشية على ابن عقيل.
- حاشية على الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، في فقه الشافعية.
- رسالة في علم العربية.
- عروس الأفراح، وهي حاشية على الأربعين حديثاً النووية فرغ من تأليفها سنة 1255 هـ / 1839م.
- فرائد الفرائض الدرية، وهي حاشية على شرح السبط للرحبية، في الفرائض، ألفها سنة 1256 هـــــ/ 1840م.
- قرة العين ونزهة الفؤاد.
- مخطوط على تفسير الجلالين في أربعة مجلدات، بخطه في الأزهرية.

ثالثا: كلمة عن المخطوطة:

(أ) اشتملت المخطوطة على كثير من قواعد النحو، بدأ المؤلف حديثه عن أحوال الكلمة إعراباً وبناءً، فملأ المخطوطة بكثير من قواعد النحو التي خلت من الشواهد

, ثم أخذ يتحدث عن بعض قواعد الصرف. لذا يمكننا القول: إن هذه المخطوطة نحوية صرفية. لكنها ـــــ كما ذكرت ـــــ خلت من الشواهد القرآنية أو الشعرية، فالمخطوطة عبارة عن قواعد في علم النحو والصرف.

اعتمدت في تحقيق هذه المخطوطة على نسختين:

النسخة الأولى :

محفوظة في قسم المخطوطات بالمكتبة المركزية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – بالرياض- تحت رقم (6373) ، عن الخزانة العامة بالرباط (3024).

وهي مكتوبة بخط معتاد، في ثلاث لوحات وصفحة واحدة.

في الصفحة الأولى من اللوحة الأولى (16) سطراً.

أما بقية الصفحات ففيها (17) سطراً ، باستثناء الصفحة الأخيرة ففيها (13) سطراً.

- خلت المخطوطة من صفحة خاصة بالعنوان، أي لم يذكر عنوان المخطوطة مستقلا في الصفحة الأولى، وإنما بدأ بالمقدمة التي ذكر فيها اسم المخطوطة ، واسم المؤلف.
- أهمل الناسخ همزات القطع.
- خلت المخطوطة من علامات الترقيم.
- كانت الطريقة المتبعة أنه كان يكتب في نهاية كل صفحة الكلمة التي تبدأ بها الصفحة الأخرى، حتى يتمكن من ترتيب صفحات المخطوط.
- كان يقوم أحيانا بكتابة بعض الكلمات في الحاشية.
- جاء في أول هذه المخطوطة :

(الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى سائر الأنبياء والآل والتابعين.أما بعد، فيقول راجي غفر المساوئ عبد الله النبراوي: هذه كليمات سبيل، أي: سبيل إلى ما به يندفع اللحن في نطق اللسان ،والخطأ في فهم الجنان على أسهل وجه وأتم تبيان .....)

- وجاء في آخرها:

(... وإذا اجتمعا وكانت الواو سابقة ساكنة قلبت ياءً، وأدغمت في الياء، وإذا اجتمع مثلان سكن أولهما وأدغم في الثاني. والله سبحانه وتعالى أعلم. 7/أ. تم)

كتبت هذه النسخة بخط محمد حسن ، فقد ظهرت عليها عبارة (ملك كاتبها محمد حسن)

النسخة الثانية:

عثرت عليها بدار الكتب المصرية تحت رقم (1292), وهي مكتوبة بخط معتاد جيد, وعدد أوراقها عشر ورقات , ومسطرتها (15) سطرا.

جاء على صفحة الغلاف:

(هذه رسالة مفيدة في فن النحو لشيخ شيخنا المحقق العلامة الشيخ عبد الله النبراوي الشافعي رحمه الله تعالى)

تبدأ الصفحة الأولى من المخطوطة بما يأتي :

(بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على سيد المرسلين, وعلى سائر الأنبياء والآل والتابعين.

أما بعد فيقول راجي غفر المساوئ عبد الله النبراوي : هذه كليمات سبيل أي سبيل إلى معرفة ما يندفع به اللحن في نطق اللسان , والخطأ في فهم الجنان .....)

وتنتهي بما يأتي :

(.... وإذا اجتمع مثلان سكن أولهما وأدغم في الثاني ,والله أعلم , وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم)

كتب هذه النسخة عبد الفتاح البنا الدمياطي بن السيد عبد الرحمن يوم السبت 12 صفر سنة 1297 سبع وتسعين ومائتين وألف .

وقد جعلت نسخة المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أصلا , لأني وجدت سقطا في نسخة دار الكتب, وقد أشرت إلى موضع هذا السقط أثناء التحقيق.
رمزت إلى نسخة المكتبة المركزية بجامعة الإمام بالرمز (أ) , بينما رمزت إلى نسخة دار الكتب المصرية بالرمز (ب) .

(ب) توثيق نسبة المخطوطة إلى صاحبها:

يمكن الاستدلال على أن هذه المخطوطة :(السبيل إلى معرفة ما به يندفع اللحن في نطق اللسان, والخطأ في فهم الجنان) لمؤلفها عبد الله النبراوي بما يأتي:

ـــــ ذكر الناسخ اسم (عبد الله النبراوي) في بداية المخطوطة فقال: " الحمد لله رب العالمين ... فيقول راجي غفر المساوئ عبد الله النبراوي... " .

وذلك في نسخة المكتبة المركزية بجامعة الإمام , وكذلك نسخة دار الكتب المصرية .

رابعا:منهجي في تحقيق النص:

تتضح معالم المنهج في النقاط التالية :

- راجعتُ النص على المصادر الأصلية من كتب التراث؛ للوصول بالنص إلى الصواب.
- قمتُ بتحرير النص بدقة وأناة ،وفق القواعد الإملائية المعروفة لنا اليوم.
- ضبطتُ ما يحتاج إلى ضبط من الألفاظ.
- ما زدتُه على الأصل وضعته بين معقوفين، وهذه الزيادة إما من هامش النسخة، أو من النسخة الأخرى , أو من بعض الكتب التي رجعت إليها .
- قمت بشرح القواعد النحوية والصرفية التي اشتملت عليها المخطوطة ، وكذلك المسائل والقضايا وقفتُ معها بما يوضح غامضها، ويزيل مبهمها. مُشيرةً إلى ما رجعتُ إليه بذكر المرجع ، ورقم الجزء ، والصفحة.
- أشرتُ إلى بداية صفحات الأصل، وذلك بوضع خط مائل هكذا / مع إثبات رقم الصفحة حتى يتيسر الرجوع إلى الأصل لمن أراد.
- قمتُ بعمل فهارس علمية طبقا لمناهج البحث الحديث.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القسم الثاني

النص تحقيقا وشرحا

بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على [أشرف(4)] المرسلين، وعلى سائر الأنبياء والآل والتابعين.

أما بعد،

فيقول راجي غفر المساوئ عبد الله النبراوي:

(هذه كليمات سبيل، أي: سبيل إلى معرفة [ما به يندفع اللحن(5)] في نطق اللسان ،والخطأ في فهم الجنان ،على أسهل وجه وأتم [تبيان(6)].

اعلم أن كل كلمة معربة(7) لا يخلو حالها عن أحد أمور أربعة: إما أن تكون مرفوعة، أو منصوبة(8)، أو مجرورة(9)،

أو مجزومة(10). فإن كانت مرفوعة، فرفعها بضمة ظاهرة،إن كان آخرها حرفا صحيحا(11)،

أو مقدرة إن كان آخرها حرفا من حروف العلة الثلاث التي يجمعها قولك: (واي)(12).

وتقديرها للتعذر(13) إن كان [هذا](14) الآخر ألفا، وللثقل(15) إن كان ياء، أو واواً.

ومحل رفعها بضمة ظاهرة(16) أو مقدرة(17) على ما ذكرنا ،إن كانت غير مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالما، وغير اسم من الأسماء الخمسة، وغير فعل من الأفعال الخمسة.

فإن كانت واحدة من هذه الأمور الأربعة(18)، فترفع بغير الضمة نيابة عنها(19).

وهـــــــــــــذا الغير الألف بالنسبة إلى المثنى(20)،

والواو بالنسبة لجمع المذكر السالم(21).

والأسماء الخمسة(22)

وثبوت النون بالنسبة إلى الأفعال الخمسة(23).

وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف 1/أ الاثنين(24)،

أو واو الجماعة(25)، أو ياء المؤنثة المخاطبة(26).
فيتحصل من ذلك قاعدة هي: كل مرفوع يرفع بالضمة، إلا هذه الأربعة(27) فإنها ترفع بغير الضمة نيابة عن الضمة(28) على ما فصل فيها.

وإن كانت تلك الكلمة منصوبة، فنصبها بفتحة ظاهرة، إن كان آخرها غير ألف من حرف صحيح(29)، أو واو أو ياءٍ(30).
فإن كان ألفاً كان (نصبها)(31) بفتحة مقدرة للتعذر(32).
ومحل نصبها بما ذكر إن كانت غير الأربعة المتقدمة في الرفع(33).
وغير جمع المؤنث السالم(34)، وهـــــو ما جمع بألف وتاء مزيدتين عن مفردة(35).
فإن كانت واحدة من هذه الأمور الخمسة(36)، فتنصب بغير الفتحة نيابة عنها،
وهذا الغير (الياء) بالنسبة إلى المثنى(37)، وجمع المذكر السالم(38).
و (الألف) بالنسبة إلى الأسماء الخمسة(39).
وحذف النون(40) بالنسبة إلى الأفعال الخمسة(41)، والكسرة(42) بالنسبة إلى جمع المؤنث السالم(43).
[فيتأتى(44)] من ذلك قاعدة هي:
كل منصوب [ينصب](45) بالفتحة(46) إلا هذه الخمسة(47) فإنها تنصب بغير الفتحة نيابة عن الفتحة(48) على ما فصل فيها.
وإن كانت تلك الكلمة مجرورة فجرها بكسرة ظاهرة، إن كان آخرها حرفاً صحيحاً(49)،
أو مقدرة للتعذر إن كان آخرها ألفا(50)، أو للثقل إن كان ياءً(51).
ومحل جرها بكسرة ظاهرة أو مقدرة 2/ب على ما قرر إن كانت غير مثنىً، أو مجموع جمع مذكر سالما، أو اسم من الأسماء الخمسة وكانت منصرفة(52).
فإن كانت مثنى، أو جمع مذكر سالما، أو اسماً من الأسماء الخمسة، [أو اسماً غير منصرف، فتجر بغير الكسرة نيابة عنها، وهذا الغيرُ (الياء) بالنسبة إلى الثلاثة الأول(53).

والفتحة(54)

بالنسبة إلى الاسم الذي لا ينصرف(55). فيتحرر من ذلك قاعدة هي: كل مجرور يجر بالكسرة إلا هذه الأربعة فإنها تجر بغير الكسرة نيابة [عن الكسرة](56) على ما فعل فيها.

وإن كانت تلك الكلمة مجزومة فجزمها بالسكون(57).

إلا إن كانت من الأفعال الخمسة، فتجزم بحذف النون نيابة(58) عن السكون.

أو من الأفعال المعتلة، وهي ما آخرها ألف، أو واو، أو ياء، فتجزم بحذف ذلك الآخر نيابة عن السكون(59).

فيتضح من ذلك قاعدة هي: كل مجزوم يجزم بالسكون إلا هذين النوعين(60) فإنهما يجزمان بغير السكون[نيابة](61) عنه على ما فعل فيها.

فتلخص](62): أن كل مرفوع يرفع بالضمة إما ظاهرة(63) أو مقدرة(64) على ما تقرر،

إلا أربعة فإنها ترفع بغير الضمة نيابة عنها(65). فإذا ورد مرفوع من المرفوعات التي لا [تتناهى](66) عرض على القاعدة بتمامها. فإن كان من الأربعة التي ترفع بغير الضمة رفع بذلك الغير، وإن كان من غير تلك 3/أ الأربعة رفع بضمة ظاهرة أو مقدرة على ما مر.

وهكذا يقال في كل منصوب ،ومجرور، ومجزوم(67).

قاعدة: [التوابع](68) [ستة](69) تتبع(70) ما قبلها في الإعراب وهي(71):

النعت(72)،

والتوكيد(73)،

والعطف(74)،

والبدل(75)، والمحلى بـــــ (ال) بعد اسم الإشارة،

والمفسر لضمير [ما](76) قبله.

قاعدة: الاسم الذي لا ينصرف(77)، عدم صرفه إما لعلة واحدة ، وإما لعلتين.

فإن كان عدم صرفه لعلة واحدة، فهذه العلة إما صيغة منتهى الجموع(78) كمساجد ومصابيح،
وإما ألف التأنيث الممدودة كصحراء، أو المقصورة كحبلى(79).
وإن كان عدم صرفه لعلتين، فإحدى العلتين إما الوصفية ، وإما العلمية.
فإن كانت الوصفية فتأتي مع أحد أمور ثلاثة:
زيادة الألف والنون كسكران(80)،
ووزن الفعل كأحمر(81)، والعدل كآخر(82).
وإن [كانت](83) [العلمية](84) ، فتأتي مع أحد أمور [ستة](85):
هذه الثلاثة المذكورة مع الوصفية، كعثمان(86)، وأحمد(87)، وعمر(88). وثلاثة أخر وهي:
العجمة كإبراهيم(89)، والتأنيث(90) كزينب(91)،
وطلحة ، وفاطمة(92)،
والتركيب المزجي(93)، كبعلبك(94).
قاعدة: (إن) وأخواتها(95) تنصب الاسم، وترفع الخبر(96).
وكان وأخواتها(97) بالعكس، فترفع الاسم وتنصب الخبر(98). وما اتصل بهما 4/ب فهو اسمها، وما تأخر عنهما فهو خبرهما(99). إلا إذا كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً فينعكس الأمر بجعل المتصل بهما خبرا لهما [مقدما](100) على اسمهما، والمؤخر اسماً لهما مؤخراً عن خبرهماً(101).
قاعدة: الجمل وما في معناها من [الظرف](102) والجار والمجرور بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال(103).
ونعت النكرة إذا تقدم عليها يعرب حالاً منها(104).
بخلاف نعت المعرفة إذا تقدم عليها فإنه يكون على حسب العوامل وتكون هي بدلا [منه](105)، أو عطف بيان له(106).

قاعدة: فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه. وإيضاحها أن المضارع إن كان يجزم بالسكون(107)، [فأمره](108) يبنى عليه(109). وإن كان يجزم بحذف النون(110)، [فأمره](111) يبنى على حذفها(112).

وإن كان يجزم بحذف آخره (113) فأمره يبنى على حذفه(114).

قاعدة: الضمير المستتر(115) جوازاً هو ما يحل الاسم الظاهر محله(116).

والمستتر وجوباً هو مالا يحل الاسم الظاهر محله(117).

وإيضاحها: أن ضمير الماضي لا يكون استتاره إلا جائزاً(118) ،وضمير الأمر لا يكون استتاره إلا واجباً(119).

وأما المضارع ، فإن كان مبدوءًا بالهمزة(120) [أو](121) النون(122) ، فضميره لا يكون استتاره إلا واجباً. وإن كان مبدوءاً بالياء فضميره لا يكون استتاره إلا جائزاً(123).

وإن كان مبدوءاً بالتاء، فإن كان مسنداً لمذكر، فضميره لا يكون استتاره إلا واجباً(124).

وإن كان مسندا لمؤنث فضميره لا يكون استتاره إلا جائزاً(125).

قاعدة: يجب في جواب الشرط أن يكون مسبباً عنه، وأن يكون مقروناً بالفاء ،إن لم يصلح لأن يكون شرطا(126).

قاعدة: الاسم الموصول، واسم الإشارة، والضمير، مبنيات على ما يكون عليه حالها.

والمنادى المفرد، وهو ما ليس مضافاً ، ولا شبيها بالمضاف يبنى(127) على ما يرفع به قبل ندائه(128).

واسم (لا) النافية للجنس المفرد(129)، وهو [أيضا](130) ما ليس مضافا، ولا شبيهاً بالمضاف يبنى على ما ينصب به(131) قبل عمل (لا) فيه.

بخلاف غير المفرد منهما(132) فمنصوب كالنكرة غير المقصودة في النداء(133).

والمضارع الذي باشر نون التوكيد خفيفة(134) كانت، أو ثقيلة(135) مبني على الفتح(136)، والمضارع الذي [اتصل](137) به نون النسوة مبني على السكون(138).

قاعدة: ما بعد (أي) في النداء يكون 5/أ مرفوعا على البدلية من لفظها(139).

قاعدة: حرف الجر بعد النهي(140)، والنفي(141)، والاستفهام(142) زائد(143).

قاعدة: القول لا ينصب إلا الجمل ، كقلت: الله حسبي، [أو ما في معناها](144) ، كقلت:[قصيدة](145) وشعراً(146).

قاعدة: يجب التخلص من التقاء الساكنين الذي ليس على حده بحذف أولهما أو بتحريكه(147)

قاعدة تفريعية: الماضي أربعة أقسام:

ثلاثي ، ورباعي، وخماسي، وسداسي ،كضرب، وأكرم، وانطلق، واستخرج.

وهمزة الرباعي وهمزة أمره قطعيتان(1)، ومضارعه مضموم الأول(2)،بخلاف غيره فيها(3).

وجميع همزات الأسماء وصلية(148).

وإذا تحركت الواو، أو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً(149).

وإذا اجتمعا وكانت الواو سابقة ساكنة قلبت ياءً، وأدغمت في الياء(150).

وإذا اجتمع مثلان سكن أولهما وأدغم في الثاني(151).

والله سبحانه وتعالى أعلم(152). 7/أ. تـــــــم.

الهوامش

[1](1) ينظر: دراسات تاريخية مع تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات ص37، ومناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ص4، وتحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل ص13، وأصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات ص 7، ومنهج البحث وتحقيق النصوص ص85، ومقاربة في الفهرسة والتوثيق والتحقيق في كتب التراث العلمي. د. هيثم الحلبي الحسيني.

(2) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة 1837/2، والأعلام 131/4، وهدية العارفين 490/1، وإيضاح المكنون 56/3، ومعجم المؤلفين 142/6.

(3) هي المخطوطة التي بين أيدينا.

(4) في (ب) سيد.

(5) في (ب) ما يندفع به اللحن.

(6) في (ب) بيان.

(7) المعرب من الكلم قسمان: أحدهما أصلٌ، والثاني فرع، وذلك لأن الإعراب معنى زائد على الكلمة، فيقتضي سببا، والموجب لوجود الإعراب: ضبطٌ المعاني عند اشتباه الألفاظ، وهوموجود في الاسم دون قسيميه، لأنه يدل بصيغة واحدة على معان مختلفة، ألا ترى أن صورة واحدة من اللفظ تدل على التعجب، والنفي، والاستفهام، باختلاف الإعراب، ولولا هو لما دلت عليها، وذلك قولك: ما أحسن زيد، فلهذا كان الإعراب في الأسماء أصلا. وأما الفرع: فالإعراب فيه بطريق الشبه والاستحسان، وهو الفعل المضارع.

والأسماء المستحقة للإعراب وهي المتمكنة تنقسم قسمين:أحدهما: كامل أوصاف الاستحقاق، فتجري عليه جميع أنواع إعراب الأسماء، ويسمى متمكناً أمكن،نحو: رجل وزيد وعلم. والثاني: ناقص أوصاف الاستحقاق، فلم يجر كمال أنواع إعراب الأسماء عليه، ويسمى متمكنا غير أمكن، نحو: أحمد وفاطمة.

والمعرب نوعان: صحيح حرف الإعراب، ومعتله.

النوع الأول: الصحيح حرف الإعراب، وهو: ما لم يكن حرف إعرابه ألفاً، ولا واواً، ولا ياءً، وهو على قسمين:

القسم الأول: ما كان عارياً من مشابهة الحرف من كل وجه، ومن مشابهة الفعل من وجهين مخصوصين، وهو المتمكن الأمكن الجاري عليه جميع أنواع إعراب الأسماء وهي: الرفع، والنصب، والجر، نحو: رجل، تقول: هذا رجل، ورأيت رجلاً، ومررت برجلٍ، ويسمى منصرفا، وله علامة تؤذن بصرفه، وهي تنوين التمكين.

والقسم الثاني: ما شابه الفعل من وجهين: باجتماع علتين فرعيتين من علل تسع، أو علة منها تقوم مقامها، وهذا غير المنصرف.

النوع الثاني: المعتل حرف الإعراب، وهو ما كان حرف إعرابه ألفاً أو ياءً أو واواً.

ـــــ قال سيبويه ـــــ رحمه الله ـــــ " وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد" الكتاب 13/1 ـــــ وينظر: البديع في علم العربية 15/1. و المقتصد1/ 107 ، والتبيين عن مذاهب النحويين 1 /152 ، و شرح شذور الذهب للجوجري 1 /170 ، وشرح التصريح على التوضيح 1/ 41 ، و دليل الطالبين لكلام النحويين 1/ 20 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 71 ، وفتح رب البرية 1 /91 .

(8) الرفع والنصب للأسماء والأفعال المضارعة نحو: زيد يقوم. ف(زيدٌ) اسم، وهو مرفوع بالضمة، و(يقوم) فعل مضارع حال من نون الإناث ونوني التوكيد، وهو مرفوع بالضمة، إذن اجتمع الرفع في الاسم والفعل في مثال واحد. واجتمع النصب في الاسم والفعل في قولك: إن زيداً لن يقوم. فـــ (زيداً) اسم (إنَ) منصوب بالفتحة، و(يقوم) فعل مضارع منصوب بالفتحة، إذن اجتمع النصب في الاسم والفعل معا.

(9) الجر مختص بالأسماء نحو: مررت بزيد والفتى.

وإنما لم يدخل الجر الأفعال، لأن الجر لا يكون إلا بأدوات من الحروف، وهي يستحيل دخولها على الفعل، لقلة الفائدة في ذلك، ألا ترى أنه لا فائدة في قولك: غلام يذهب، بالإضافة، ولا في: مررت بيقوم، والكلام وضع للفائدة، فلما لم يكن في دخول أدوات الجر على الأفعال فائدة ، ترك جرُها أصلا.

ووجه آخر هو: أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، والمجرور يقوم من الاسم الجار مقام التنوين، فلم يجز أن يقوم الفعل والفاعل – وهما شيئان قويان – مقام التنوين وهو حرف ضعيف.ينظر : التبصرة والتذكرة 1 / 80، وينظر: شرح اللمع للباقولي الأصفهاني 1 / 199، و التذييل والتكميل 1/ 138 ، والمساعد 1/ 22 ، والمقاصد الشافية 136.

(10) الجزم يختص بالأفعال نحو: لم يقم، و لم يذهب.

ـــــ وإنما لم تجزم الأسماء، لتمكنها، لأن الاسم لو أسكن آخره للجزم لجاز أن يلقاه ساكن، فلا بد من تحريكه، لالتقاء الساكنين، وحركة التقاء الساكنين بناء، فلما كان الجزم يخرج الأسماء من التمكن إلى البناء وجب ألا يجزم.

ووجه آخر وهو: أننا لو حذفنا حركة الإعراب من الاسم علامة للجزم لتبعها التنوين، لأنه تابع لحركة الإعراب، وحذف شيء من الاسم، وهو أخف من الفعل. إجحاف به ،فلذلك لم تجزم الأسماء.

قال سيبويه ـــــ رحمه الله ـــــ " هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف، الكتاب 13/1، وينظر: التبصرة والتذكرة 80/1ـــــ81 واللباب 1/ 65 وشرح ابن عقيل43/1 والمساعد 23/1.

(11) الصحيح حرف الإعراب، هـــــو: ما لم يكن حرف إعرابه ألفاً، ولا واواً، ولا ياءً وذلك نحو: زيد يقوم.

(12) الإعراب بالحركات المقدرة يجري في الأسماء والأفعال، وهو في كل منها على قسمين، لأن المقدر إما جميع حركات إعراب ذلك المعرب أو بعضها.

فأما القسم الأول من الأسماء، وهو ما تقدر فيه حركات إعرابه كلها فهو شيئان: الشيء الأول: المضاف إلى ياء المتكلم نحو (غلامي) فإن رفعه ونصبه وجره، بحركات مقدرة فيما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغاله بكسرة مناسبة الياء.

الشيء الثاني: المقصور، وهو ما كان آخره ألفا لازمة قبلها فتحة، وسمي مقصورا، لأنه قصر عنه جميع أوجه الإعراب لفظا، أي: حُبس، نحو: عصا ورحى. وهذا تقدر فيه جميع الحركات: الضمة والفتحة والكسرة، لتعذر تحريك الألف، نحو:جاء موسى ، ورأيت موسى ، وضربت بالعصا.

وأما القسم الثاني من الأسماء، وهو ما تقدر فيه بعض حركات إعرابه، فهو المنقوص، نحو: القاضي، وهو كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة، فإنه يقدر فيه الضمة والكسرة لثقلهما على الياء. فتقول: جاء القاضي ومررت بالقاضي. وتظهر الفتحة لخفتها، تقول رأيت القاضي.

وأما الأفعال فالقسم الأول منها، أعني ما تقدر فيه جميع حركاته هو الفعل المعتل بالألف، فإنه تقدر فيه الضمة والفتحة، لتعذر تحريكها، فتقول: هو يخشى ، ولن يخشى، بضمة وفتحة مقدرة على الألف.

والقسم الثاني منها، أعني ما تقدر فيه بعض حركاته :هو الفعل المعتل بالواو والياء، فإنه تقدر فيهما الضمة لثقلها عليهما، وتظهر الفتحة فيهما لخفتها، نحو: هو يدعو ويرمي، بضمة مقدرة فيهما، ولن يدعو ولن يرمي، بفتحة ظاهرة فيهما. شرح شذور الذهب للجوجري 15/1، وينظر: وشرح المقدمة المحسبة 1/ 113 ، وشرح اللمع للباقولي 1/ 230 ، والتخمير 1/ 204 ، وشرح قطر الندى 56/1 ، والمطالع السعيدة 1/ 186 ، وشرح قواعد البصروية 1/ 117 ، و النحو الوافي 1/ 206 ، والنحو المصفى 1/ 94.

(13) التعذر، هو: ما لو تكلف المتكلم به لم يظهره، فلو حاول أن يأتي بالفتحة مثلا على الألف لم يستطع ذلك.

(14) ما بين المعكوفين ساقط من (ب).

(15) الثقل هو: ما لو تكلف المتكلم لأتى به، وإنما أسقط للثقل وطلباً للخفة. نحو: جاء القاضي، فيمكن أن تنطق بالضمة، ولكن لثقلها على اللسان أسقطت طلبا للخفة، فحينئذ يكون الرفع مقدرا على الياء الملفوظ بها.

(فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية95/1، 97).

(16) في الاسم الصحيح الآخر نحو: زيد ومحمد..، والفعل المضارع الخالي من نون الإناث، ونوني التوكيد، نحو: يذهب.

(17) وذلك كالمضاف إلى ياء المتكلم، تقول: جـــــاء غلامي، فـــــ (غلامـــــي) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغاله بحركة المناسبة.

والمقصور، نحو: جاء الفتى. فـــــ (الفتى) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

والمنقوص، نحو: نحو: جاء القاضي. فـــــ (القاضي) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل. والفعل المضارع الذي آخره ألف نحو: يخشى، أو واو نحو: يدعو، أو ياء نحو: يرمي، تقول: هو يخشى. فـــــ (يخشى) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة.

وهو يدعو ويرمي، بضمة مقدره فيهما.

(18) أي: المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة، والأفعال الخمسة.

(19) الأصل في الرفع أن يكون بالضمة، وفي النصب أن يكون بالفتحة، وفي الجر أن يكون بالكسرة، وفي الجزم أن يكون بالسكون. فإن جاء واحد من هذه الأربعة بغير ما ذكر كان على خلاف الأصل.

وتسمى الأبواب التي جاءت على خلاف الأصل: أبواب النيابة وهي سبعة، وهي باعتبار كيفية النيابة فيها أربعة أقسام:

قسم نابت فيه حركة عن حركة في بعض الأحوال، وهو بابان: باب مالا ينصرف، وباب الجمع بألف وتاء.

وقسم ناب فيه حرف عن حركة في جميع الأحوال، وهو ثلاثة أبواب: =

باب الأسماء الستة، وباب المثنى، وباب جمع المذكر السالم. وهذان القسمان خاصان بالأسماء.

وقسم ناب فيه حرف وحذفه عن الحركة والسكون، وهو باب الأمثلة الخمسة.

وقسم ناب فيه حذف حرف عن السكون، وهو باب الأفعال المعتلة. وهذان القسمان كما ترى خاصان بالأفعال. ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري 176/1، وينظر:شرح المقدمة المحسبة 1 /128، وشرح الجمل لابن عصفور 1/ 116، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك 1/ 92 ، والمقاصد الشافية1/ 138، والمطالع السعيدة 1/ 141.

(20) باب المثنى مما تنوب فيه الحروف عن الحركات. وقدم على جمع المذكر السالم لما يأتي:

1 ـــــ أن المثنى يكون في المذكر والمؤنث، والعاقل وغير العاقل، بخلاف جمع المذكر السالم.

2 ـــــ أن التثنية أسبق من الجمع.

ـــــ وإنما جعل إعراب المثنى بالحروف، لأنه لما كان على الضعف من الواحد، جعل إعرابه على الضعف من الحركة التي هي إعراب الواحد.

ـــــ والمثنى يرفع بالألف نيابة عن الضمة نحو قوله تعالى: **(قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا)** (المائدة: 23).

وإنما خصوا الألف بالتثنية لما يأتي:

1 ـــــ أن الألف أخف من أختيها، والتثنية أكثر من الجمع، لدخولها في كل اسم، فجعل الأخف الذي هو الألف للأكثر الذي هو التثنية.

2 ـــــ أن الألف أسبق من أختيها في المخرج، والتثنية أسبق من الجمع، فجعل الأسبق للأسبق

3 ـــــ أن الألف جعلت ضميرا لاثنين في نحو: (قاما)، فكذلك تكون في الأسماء. ينظر اللباب 99/1. وينظر: علل التثنية ص 102 ـــــ 104 ، والبيان في شرح اللمع ص 73، وأسرار العربية ص 49 ، ونتائج الفكر ص 83، وشرح الجمل لابن عصفور 125/1، والمساعد 1/ 39، والمقاصد الشافية 160/1

ـــــ ألحق بالمثنى خمسة ألفاظ: اثنان، واثنتان، وثنتان مطلقا بلا شرط. وكلا، وكلتا، بشرط إضافتهما إلى ضمير، فيكون آخرهما في الرفع ألفاً، وفي النصب والجر ياء كالمثنى. تقول: جاء الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، ورأيت الرجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما، ومررت بالرجلين كليهما، وبالمرأتين كلتيهما ، فتعربها إعراب المثنى، كما تقول: جاء المسلمان (بالألف رفعاً) ورأيت المسلمين (بالياء نصباً)، ومررت بالمسلمين (بالياء جراً).

فإن أضيفا إلى ظاهر، كانا بالألف على كل حال، رفعاً ونصباً وجراً، وأعربا بحركات مقدرة. تقول: جاء كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، ورأيت كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، ومررت بكلا الرجلين، وبكلتا المرأتين.

ـــــ وبني الحارث بن كعب يجعلون المثنى بالألف في كل وجه مرفوعاً، فيقولون: أتاني الرجلان، ورأيت الرجلان، ومررت بالرجلان. ينظر:التخمير207/1، والبسيط في شرح جمل الزجاجي 1/ 250، والتذييل والتكميل254/1، والمساعد 41/1، والمقاصد الشافية 1/ 161، والمطالع السعيدة 1/ 147.

(21) الباب الثاني من أبواب النيابة: جمع المذكر السالم، وهـــــو: ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عن هذه الزيادة، وعطف مثله عليه. وقيل: هو ما سلم فيه بناء المفرد.

= وجمع المذكر السالم يرفع بالواو نيابة عن الضمة، نحو: جاء الزيدون والمسلمون. قال تعالى: **(قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ)**، (المؤمنون:1) فـــــ (أفلح) فعل ماض. و (المؤمنون) فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم.

وإنما رفع جمع المذكر السالم بالواو، ورفع المثنى بالألف، لأنهم لما رأوا جمع السلامة يدل على أكثر مما يدل عليه التثنية،خصوا الواو التي هي أثقل بالجمع ، والألف التي هي أخف بالتثنية، إذ التثنية أوسع مجالاً في كلامهم، وأكثر دوراً على لسانهم فمالوا فيها إلى التخفيف، ليؤذنوا بتثقيل البناء على تكثير المعنى، وبتخفيف البناء على تقليل المعنى.

ـــــ ما يجمع هذا الجمع قسمان: جامد وصفة، فهذا الجمع يكون في أعلام العقلاء وصفاتهم ،فيشترط في الجامد :

- أن يكون: علماً، فإن لم يكن علما، لم يجمع هذا الجمع فلا يقال في غلام: غلامون.
- وأن يكون لمذكر، فإن كان علماً لمؤنث لم يجمع أيضاً، فلا يقال في زينب: الزينبون.
- وأن يكون لعاقل، فإن كان علماً لمذكر غير عاقل، لا يجمع نحو:واشق، اسم كلب، لا يقال: واشقون.
- وأن يكون خاليا من تاء التأنيث، فإن كان به تاء تأنيث لا يجمع هذا الجمع، وذلك مثل (طلحة) لا يقال: طلحون، وأجازه الكوفيون.
- ألا يكون مركبا، فما كان مركبا لا يجمع بواو ونون، فلا يقال في سيبويه: سيبويهون، وأجازه بعضهم.

ويشترط في الصفة:

- أن تكون لمذكر، فلو كانت لمؤنث، لا تجمع بواو ونون، فلا يقال في حائض: حائضون.
- وأن تكون للعاقل، فإن كانت صفة لمذكر غير عاقل، لا تجمع أيضا هذا الجمع، فلا يقال في سابق، صفة لفرس: سابقون.
- وأن تكون خالية من التاء، فلا يجمع بواو ونون، ما كان مختوماً بتاء التأنيث، فلا يقال في علامة: علامون.
- وألا تكون من باب (أفعل فعلاء)، فلا يقال في أحمر، الذي مؤنثه حمراء: أحمرون.
- ولا من باب (فعلان ـــــ فعلي)، كسكران الذي مؤنثه سكرى، فلا يقال: سكرانون.
- ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، كجريح، إذ يقال: رجل جريح، وامرأة جريح. فهذا لا يجمع جمع مذكر سالم، فلا يقال: جريحون.

* يلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه ما ورد عن العرب مجموعاً هذا الجمع، غير مستوف للشروط، وهو أربعة أنواع: أحدها: أسماء جموع لا واحد لها من لفظها، وهي أولوا، وعالمون، وعشرون إلى التسعين. قال تعالى: ﴿**وَلَا يَأۡتَلِ أُوْلُواْ ٱلۡفَضۡلِ مِنكُمۡ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤۡتُوٓاْ أُوْلِي ٱلۡقُرۡبَىٰ**﴾ (النور:22) .

فـــــ (أولوا) فاعل مرفوع بالواو، و(أولي) مفعول منصوب بالياء. وتقول: جاءني عشرون، ورأيت عشرين ـــــ ومررت بعشرين.

الثاني: جموع تكسير وهي: بنون، وحرون، وأرضون، وسنون، فإن هذا الجمع مطرد في كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث، و لم يكسر، نحو: عضين جمع عضة، وثبين جمع ثبة، وعزين جمع عزة.

قال تعالى: ﴿**ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ**﴾، (الكهف: 46)، ﴿**وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ**﴾ (الكهف: 25)، ﴿**ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلۡقُرۡءَانَ عِضِينَ**﴾ (الحجر: 91)، ﴿**عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ**﴾ : (المعارج:37) .

الثالث: جموع تصحيح لم تستوف الشروط، كأهلون، ووابلون، لأن (أهلاً) و (وابلاً) ليسا علمين ولا صفتين، ولأن (وابلا) لغير العاقل.قال تعالى: ﴿**شَغَلَتۡنَآ أَمۡوَٰلُنَا وَأَهۡلُونَا**﴾، (الفتح: 11).

الرابع: ما سمي به من هذا الجمع وما ألحق به. نحو: عليين وزيدون. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ١٩ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ٢٠﴾(المطففين:18،19) ، ينظر:شرح المقدمة المحسبة 133/1، والتذييل والتكميل277/1، والمقاصد الشافية174/1، والمطالع السعيدة1/ 149، وشرح قواعد البصروية104/1.

(22)الباب الثالث من أبواب النيابة: هو الأسماء الستة، وعدها صاحب المخطوطة خمسة، على المشهور عند جمهور النحاة والصحيح أنها ستة، وهي:

(أبوك)، و(أخوك)، و(حموك)، و(فوك)، و(ذو) بمعنى صاحب، و(هنوك) الذي تركه صاحب المخطوطة و لم يعده، والصحيح أنه معدود، وهو اسم يكنى به عمَا يستقبح التصريح به. حينئذ (هنوك) يضاف إلى الأسماء الخمسة، ولكن لما كان الغالب أنه يعرب بالحركات لم يعد كغيره، يقولون: هذا هن زيد، فالنقص فيه أحسن من الإتمام، ويجوز الإتمام لكنه قليل نحو: (هذا هنوه).

ـــــ والأسماء الستة ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء.

قال تعالى: ﴿قَالَ أَبُوهُمۡ﴾ ،(يوسف 94)، وقال : ﴿إِذۡ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ﴾ ،(يوسف 8)، وقال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٖ لِّمَا عَلَّمۡنَٰهُ﴾، (يوسف 68)، وتقول: جاء حموك، وهذا فوك.

هذه أمثلة الرفع، أما أمثلة النصب و الجر فتكون في موضعها إن شاء الله تعالى.

ـــــ والأسماء الستة ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء بشروط:

1ـــــ أن تكون مفردة، فإن كانت مثناة أعربت كالمثنى نحو:

أبوان (رفعاً)، و أبوين (نصباً وجراً)، وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات نحو: (آباء)، أو جمع مذكر سالماً أعربت بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجراً نحو: (أبوون، أبوين).

2 ـــــ أن تكون مكبرة، فإن صغرت أُعربت بحركات نحو: (أُخيك).

3 ـــــ أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم، فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أُعربت بحركات مقدرة على ما قبل الياء، قال تعالى: ﴿وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفۡصَحُ مِنِّي لِسَانٗا﴾ (القصص: 34). فـــــ (أخي) في الآية مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم.

وإن أُفردت أُعربت بحركات ظاهرة، قال تعالى: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبٗا﴾ (يوسف: 78) فـــــ (أباً) اسم (إنَ) مؤخر منصوب بالفتحة الظاهرة.

ـــــ وهناك شرط رابع: خاص بـــــ (فم) وهو أن يكون خاليا من الميم، تقول: (فوك ـــــ فاك ـــــ فيك).

ـــــ والشرط الخامس: مختص بـــــ (ذو)، فيشترط أن تكون بمعنى صاحب نحو: خالد ذو علم، أي صاحب علم، ذلك أن (ذو) قد تستعمل بمعنى (الذي) في لغة (طيء)، يقولون: (جاء ذو قام أبوه) أي الذي قام أبوه، فهذه ليست من الأسماء الستة، لأنها مبنية، وآخرها الواو رفعاً ونصباً وجراً، فتكون من الأسماء الموصولة.

كذا يشترط في (ذو) أن يكون المضاف إليه اسم جنس ظاهر، فلا تضاف إلى ضمير. يقال: جاء ذو مال، وذو علم، وذو جاه. ولا يقال: ذووه، ولا:جاءني ذو قائم.

ـــــ وإنما أعربت الأسماء الستة بالحروف، لأنها مفردة تحتاج في قياس التثنية والجمع إليها، إذ كانت التثنية والجمع معربة بالحروف ضرورة، وهي فروع، والأسماء المفردة أصول. فأعربوا هذه الستة من الآحاد بالحروف ،إيقاعا للأنسة بها، وخصوا هذه بالأسماء، لأنها مقتضية

للإضافة، والإضافة فرع الإفراد، كما أن التثنية فرع الواحد، مع أنها محذوفات الأواخر، فيكون إعرابها بالحروف تعويضاً لها عما ذهب عنها من اللامات. ينظر : اللباب للعكبري 95/1 (بتصرف).

وإتماما للفائدة نقول: الأسماء الستة لها ثلاث حالات من حيث علامات الإعراب:

1ـــــ الإعراب بالحروف: بالواو رفعا، وبالألف نصباً، وبالياء جراً، وهـــــــذا هو المشهور في إعراب الأسماء الستة، إلا في كلمة (هن) فالكثير فيها أن تعرب بحركات ظاهرة على النون، ولا يكون في آخرها حرف علة، نحو: هـــــذا هن زيد. فالنقص أحسن فيها من الإتمام.

2ـــــ النقص، وهو حذف الواو، والألف، والياء، والإعراب بالحركات الظاهرة ويكون ذلك في (أب، وأخ، وحم) قال الشاعر:

بأبِه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبَه فما ظلم

3 ـــــ القصر، ويدخل ثلاثة أسماء: (أب، وأخ، وحم) فتكون بالألف رفعاً ونصباً وجراً. قال الشاعر:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

وعلى هذا يكون (أب، وأخ، وحم) فيه ثلاث لغات.

و (هن) فيه لغتان، و (ذو) و (فم) محذوف الميم فيه لغة واحدة.

واختلف النحاة في هذه الحروف، أعني: الواو، والألف، والياء. فذهب سيبويه: إلى أن حروف العلة حروف إعراب، والإعراب مقدر فيها، واختلف أصحابه في الحركات التي قبلها. فقال الرَبعي: الأصل في الرفع واو مضمومة لكن نقلت الضمة إلى الحرف الذي قبلها ففي هذا نقل فقط، وفي النصب تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، ففيها قلب فقط، وفي الجر تنقل كسرة الواو إلى ما قبلها، فقلبت لسكونها وكسر ما قبلها ياء ففيها هنا نقل وقلب.

وقال بعض أصحاب سيبويه : لم ينقل شيء بل حركات ما قبلها حروف العلة تابعة لها تنبيها على أن هذه الأسماء قبل الإضافة إعرابها في عيناتها وأن رد اللام عارض في الإضافة.

وقال الأخفش: هي دلائل الإعراب، وليست بإعراب، ولا حروف إعراب، وقال الجرمي: انقلابها هو الإعراب.

وقال المازني: هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات والإعراب قبلها كما كانت في الإفراد.

وقال الفراء :هي معربة من مكانين، فالضمة والواو إعراب، فكذلك الآخران.

وقال قطرب وأبو إسحاق الزيادي: هذه الحروف إعراب كالحركة وقال أبو علي وجماعة من أصحابه:هذه حروف إعراب دوال على الإعراب، فجمعوا بين قول الأخفش وقول سيبويه، إلا أنهم لم يقدِروا فيها إعراباً. قال صاحب اللباب: "وهذا مذهب مستقيم كما في التثنية والجمع، ومذهب سيبويه أقوى لخروجه على القياس وموافقته الأصول" فهذا منتهى القول في تفصيل المذاهب، ولكل حججه وأدلته.

ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 90/1 وما بعدها، وينظر أيضا: الكتاب 17/1 وعلل النحو ص 234، وعلل التثنية لابن جني ص 68 والمقتصد 187/1، والإنصاف 47/1، وأسرار العربية ص 52، وترشيح العلل ص 27، وابن

يعيش 102/1،وشرح الجمل لابن عصفور119/1، وشرح الكافية للرضي 77/1 وهمع الهوامع 137/1، والمطالع السعيدة143/1.

(23) أو الأمثلة الخمسة، لأنها ليست أفعالا معينة بذاتها، وإنما هي صور خمس من الفعل المضارع تمثل نماذج لكثير من الأفعال.

ـــــ ترفع الأمثلة الخمسة بثبوت النون، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ (البقرة: 22).

فـــــ (تعلمون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، لأنه من الأمثلة الخمسة.

(24) نحو: (يفعلان، وتفعلان).

(25) نحو: (تفعلون ويفعلون).

(26) نحو: (تفعلين).

(27) وهي: المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة، والأمثلة الخمسة.

(28) إذن ما ينوب عن الضمة ثلاثة أشياء : الألف وتكون علامة للرفع في المثنى، والواو وتكون علامة للرفع في جمع المذكر السالم، والأسماء الستة، والنون وتكون علامة للرفع في الأمثلة الخمسة.

فإن قلت: لم جعل ثبوت النون قائماً مقام الحركة؟

قلت: لأن هذه الأفعال لما وجب أن تكون معربة لم يمكن أن يجعل اللام حرف الإعراب، لأن من الإعراب الجزم، فلو كانت اللام حرف الإعراب، لجزمت في حالة الجزم، ولا بد من حذف ضمير الفاعل لاجتماع الساكنين، ولا يصح جعل الضمير حرف الإعراب، لأنه كلمة برأسها مرفوعة على الفاعلية، فجعل ثبوت النون علامة للرفع لقربها من حروف اللين.

قال السهيلي: " وأما إلحاق (النون) بعد حروف المد في هذه الأفعال الخمسة، فحملت على الأسماء التي في معناها المجموعة جمع السلامة والمثناة نحو: (مسلمون) و (مسلمان) وهي في تثنية الأسماء وجمعها عوض

عن التنوين كما ذكروا، ثم شبهوا بها هذه الأمثلة الخمسة، فألحقوا النون فيها في حال الرفع، لأنها إذا كانت مرفوعة كانت واقعة موقع الاسم، فاجتمع فيها وقوعها موقع الاسم ومضارعتها له في اللفظ، لأن آخرها حرف مـــــد ولين. ومشاركتها له في المعنى، فألحق فيها النون عوضا من حركة الإعراب حملا على الأسماء، كما حملت الأسماء عليها فجمعت بالواو والياء" ينظر: نتائج الفكر 84/1 ، وينظر:الإنصاف 51/1 وأسرار العربية ص324 ، وترشيح العلل ص 36، وابن يعيش 230/7 ـــــ 231 ، وشرح الجمل لابن عصفور 125/1، والفاخر 100/1 ـــــ 101 ، والهمع 200/1.

(29) نحـــــو: إن محمداً لن يقوم،فـــــ (محمدا) اسم (إن) منصوب بفتحة ظاهرة. و (يقـــــوم) فعل مضارع منصوب بفتحة ظاهرة.

(30) نحـــــو: (لن يدعو ولن يرمي) بفتحة ظاهرة فيهما، ورأيت القاضي.

(31) في الأصل: فنصبها.

(32) نحو: لن أخشى الفتى.

(33) وهي: المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة، والأمثلة الخمسة.

(34) لما فرغ من نيابة الحرف عن الحركة انتقل إلى نيابة الحركة عن حركة أخرى، وذلك في موضعين الأول: جمع المؤنث السالم. والموضع الثاني: الممنوع من الصرف. ذلك أن جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، أما الممنوع من الصرف فإنه يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة.

(35) هذا ضابط جمع المؤنث السالم، وذلك نحو: هندات، مرضعات، وفاضلات. يرفع جمع المؤنث السالم بالضمة نحو: حضرت الفاطمات، وينصب بالكسرة نحو: أكرمت الفاطماتِ، ويجر بالكسرة، نحو: سلمتُ على الفاطماتِ.

ـــــ ويطرد هذا الجمع في عشرة أشياء:

الأول: علم المؤنث كوعد، ومريم ، وفاطمة.

الثاني: ما ختم بتاء التأنيث كشجرة وطلحة.

ويستثنى من ذلك: (امرأة، وشاة، وأمة، وشفة) فلا تجمع بالألف والتاء. وإنما تجمع على: (نساء، وشياه، وإماء، وشفاه).

الثالث: صفة المؤنث، مقرونة بالتاء، كمرضعة ـــــ مرضعات.

الرابع: صفة المذكر غير العاقل كجبل شاهق، وجبال شاهقات.

الخامس: المصدر المجاوز ثلاثة أحرف، غير المؤكد لفعله، كإكرامات وإنعامات.

السادس: مصغر مذكر مالا يعقل. كدريهم، ودريهمات.

السابع: ما ختم بألف التأنيث الممدودة. كصحراء، وصحراوات، إلا ما كان على وزن (فعلاء) مؤنث (أفعل) فلا يجمع هذا الجمع، وإنما يجمع هو ومذكره على وزن (فعل) تقول: أحمر وحمراء والجمع (حمر).

الثامن: ما ختم بألف التأنيث المقصورة، كذكرى، وذكريات، وفضلى، وفضليات، إلا ما كان على وزن (فعلى) مؤنث (فعلان) فلا يجمع هذا الجمع، كسكرى مؤنث (سكران) وريًا مؤنث (ريان) ، وعطشى مؤنث (عطشان). وإنما يقال في جمع (سكرى) ومذكرها (سُكارى وسَكارى وسكرى). وفي جمع ريان ومذكرها (رواء) بكسر الراء، وفي جمع (عطشى) ومذكرها (عطاش)، بكسر العين، وعطاشى، بفتحها.

التاسع: الاسم لغير العاقل المصدر بابن أو ذي، كابن آوى، وبنات آوى، وذي القعدة وذوات القعدة.

(ابن وذو) المضافان إلى غير العاقل تجمعهما على بنات وذوات. أما المضافان إلى العاقل فيجمعان على (بنين، أو أبناء ، و ذوي) فتقول في جمع ابن عباس وذوي علم: بنو عباس، وأبناء عباس، وذوو علم).

العاشر: كل اسم أعجمي لم يعهد له جمع آخر كالتلغراف، والتليفون.وما عدا ما ذكر لا يجمع بالألف والتاء إلا سماعا.

ـــــ ويلحق بجمع المؤنث السالم في إعرابه شيئان:

الأول: (أولات) قال تعالى: (**وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ**) (الطلاق: 4)، (**وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمۡلٖ فَأَنفِقُواْ عَلَيۡهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ**) (الطلاق:6).

والثاني: ما سمي به من هذا الجمع، مثل (عرفات و أذرعات). جامع الدروس العربية 21/2وما بعدها، وينظر:شرح المقدمة المحسبة 109/1، والمقدمة الجزولية في النحو28/1،وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك29/1، والمطالع السعيدة155/1، وشرح قواعد البصروية في النحو107/1، والنحو الوافي 162/1.

(36) أي: المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة، والأمثلة الخمسة، وجمع المؤنث السالم.

(37) ينصب المثنى بالياء نيابة عن الفتحة، وذلك نحو: كافأت الفائزين. قال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ (يوسف: 100) فـــ (أبويه) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى.

ـــــ وجعلت (الياء) في المثنى علامة للنصب والجر.

فإن قلت: لم جعلوا النصب تابعا للجر دون الرفع؟

قلت: لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه، يستقل الكلام بدونه، لأنك تقول: شربت، فلا تحتاج أن تقول لبناً. وتقول: مررت، فلا تحتاج أن تقول: بهند. بخلاف الرفع فإنه عمدة الكلام ، فإذا قلت: فهم، وجب ذكر المرفوع، فتقول: فهم محمد. هـــــذا وينظر تعليل حمل النصب على الجر دون الرفع في المراجع الآتية: المقتصد 186/1 ، وأسرار العربية ص 50، والتبصرة ص 24، واللباب للعكبري 101/1، وشرح الكافية للرضى 75/1، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 157/1.

ـــــ وحمل النصب على الجر، لأن حق الياء أن تكون للجر، لأن علامته الأصلية الكسرة، وهي بعض الياء، وحرك ما بعد علامة التثنية فرارا من التقاء الساكنين، وكانت الحركة كسرة لأنها الأصلية في الفرار منه، وفتح ما قبلها لأن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة، والياء محمولة عليها. (شرح شذور الذهب للجوجري 192/1).

(38) ينصب جمع المذكر السالم بالياء نيابة عن الفتحة، قال تعالى:(﴿إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا يُضَٰعَفُ لَهُمۡ﴾ (الحديد: 18)، فـــ (المصدقين) اسم (إنَ) منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم.

والفرق بين ياء الجمع وياء المثنى: أن ياء الجمع يكون ما قبلها مكسوراً، وما بعدها مفتوحاً،نحو: المسلمين ،أما ياء المثنى فيكون ما قبلها مفتوحا وما بعدها مكسوراً نحو: المسلمين.

ـــــ وفتحت نون جمع المذكر السالم، طلبا للخفة، إذ قبلها واو قبلها ضمة، وياء قبلها كسرة، فلو ضمت أو كسرت لثقل اللفظ.

(39) تنصب الأسماء الخمسة بالألف نيابة عن الفتحة. واعتبرها صاحب المخطوطة خمسة أسماء، لأنه ترك (هنوك). قال تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ﴾ (يوسف: 8)، فـــ (أبانا) اسم (إن) منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، لأنه من الأسماء الخمسة.

(40) حذف النون علامة من علامات النصب التي تنوب عن الفتحة، وتكون في الأمثلة الخمسة.

(41) تنصب الأفعال الخمسة بحذف النون، قال تعالى: ﴿وَلَن تَسۡتَطِيعُوٓاْ أَن تَعۡدِلُواْ بَيۡنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ (النساء: 129)، فـــ (تستطيعوا) فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

(42) الكسرة تكون علامة نصب نائبة عن الفتحة في موضع واحد فقط، وهـــــو جمع المؤنث السالم.

(43) ينصب جمع المؤنث السالم بالكسرة نيابة عن الفتحة، نحو: كافأت الناجحات.

(44) في (ب) فيتلخص.

(45) ما بين المعكوفين من الحاشية.

(46) الفتحة هي العلامة الأصلية للنصب، وتكون في الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارع الذي دخل عليه ناصب.

(47) المثنى وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة، والأمثلة الخمسة، وجمع المؤنث السالم.

(48) وخلاصة ما ذكر: أن علامات النصب خمسة: الفتحة وهي العلامة الأصلية، والألف ،والياء، وحذف النون ، والكسرة. تكون الياء نائبة عن الفتحة في موضعين: المثنى وجمع المذكر السالم. وتنوب الألف عن الفتحة في موضع واحد هو : الأسماء الستة.

وحذف النون يكون علامة للنصب في موضع واحد، وهو الأمثلة الخمسة.

وتنوب الكسرة عن الفتحة في موضع واحد هو: جمع المؤنث السالم.

(49) نحـــــو: مررت بـــــزيدٍ.

(50) نحـــــو: مررت بالفتى.

(51) نحـــــو: مررت بالقاضي.

(52) الجر يكون بالكسرة، وبالياء، وبالفتحة.

الجر بكسرة ظاهرة أو مقدرة يكون في ثلاثة مواضع:

الأول: الاسم المفرد المنصرف الذي دخله تنوين الصرف دلالة على تمكنه في باب الاسمية، فهذا يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة سواء كان مذكراً أم مؤنثاً. تقول: مررت بزيدٍ، وبهندٍ، ومررت بالفتى، وبالقاضي، وبغلامي.

فالجر في (زيد) و (هند) بكسرة ظاهرة، وفي (الفتى) بكسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر، وفي (القاضي) بكسرة مقدرة منع من ظهورها الثقل، وفي (غلامي) بكسرة مقدرة أيضا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف والياء في محل جر مضاف إليه.

والثاني: جمع التكسير المنصرف نحو: (**لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ**) (النساء: 7)

والثالث: جمع المؤنث السالم، نحو: (وَقُل لِّلۡمُؤۡمِنَٰتِ) (النور: 31)، ولا يكون جمع المؤنث السالم إلا منصرفا، إلا إذا كان علما، فيجوز فيه حينئذ الصرف والمنع.

ـــــ والجر بالياء يكون في: المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة أو الستة.

والجر بالفتحة يكون في الاسم الممنوع من الصرف، أي الممنوع من التنوين والجر معا.

(53) مثال المثنى: مررت بالزيدين، (الزيدين) اسم مجرور، وجرُه بالياء نيابة عن الكسرة. ومثال جمع المذكر السالم: سلمت على الفائزين. ومثال الأسماء الستة: (يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه) (عبس: 34ـــــ35).

(54) تنوب الفتحة عن الكسرة في موضع واحد، وهو مالا ينصرف أو الممنوع من الصرف.

(1)قال تعالى:(وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٖ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ)(النساء:86) ف (أحسن) اسم مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف.

(56) ما بين المعكوفين من الحاشية.

(57) الجزم بالسكون هو الأصل، فهو المتبادر عند الإطلاق، وهو مختص بالفعل المضارع، فلا يجزم إلا الفعل المضارع. قال تعالى: (**أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ**) (العلق: 14)، (**لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ**) (الإخلاص:3).

(58) نحـــــو: (لم تسافروا) تسافروا فعل مضارع مجزوم بحذف النون، لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة فاعل.

(59) مثال المعتل بالألف المجزوم: لا تخش إلا الله ، (**وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَ**) (التوبة: 18).

ومثال المعتل بالواو: (فلا تدع مع الله إلها آخر) (الشعراء:213)

ومثال المعتل بالياء: (لم يهتد الناس إلا بالإسلام).

*وإنما حذفوا هذه الحروف في الجزم، لأنها أشبهت الحركات، ووجه الشبه من وجهين:

أحدهما: أن هذه الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحويين، والحركات مأخوذة منها على قول آخرين، وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة بينهما.

والوجه الثاني: أن هذه الحروف ههنا لا تقوم بها الحركات، كما أن الحركات كذلك، وكما أنها تحذف للجزم، فكذلك هذه الحروف. وقد حكي عن أبي بكر بن السراج أنه شبه الجازم بالدواء، والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء، وكما أن الدواء إذا صادف فضلة حذفها، وإن لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل، إن وجد حركة أخذها، وإلا أخذ من نفس الفعل، وسهل حذفها وإن كانت أصلية لسكونها، لأنها بالسكون تضعف، فتصير في حكم الحركة فكما أن الحركة تحذف، فكذلك هذه الحروف.

ينظر: أسرار العربية ص 322ـــ 323 وينظر: ترشيح العلل ص39 وهمع الهوامع 203/1.

(60) يعني: الأفعال الخمسة إذ تجزم بحذف النون، والفعل المضارع المعتل الآخر، يجزم بحذف آخره على ما بيناه.

(61) في الأصل: بيابة.

(62) ما بين المعكوفين ساقط من (ب)

(63) ظاهرة: إذا كان صحيح الآخر.

(64) مقدرة: إذا كان معتلا.

(65) هذه الأربعة هي: المثنى، يرفع بالألف، وجمع المذكر السالم، يرفع بالواو، والأسماء الستة ترفع بالواو، والأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون.

(66) مابين المعكوفين غير ظاهر في الأصل.

(67) مما سبق يتبين أن المواضع التي تقع النيابة فيها سبعة وهي:

الأسماء الستة حيث تنوب الواو عن الضمة في حالة الرفع، وتنوب الألف عن الفتحة في حالة النصب، وتنوب الياء عن الكسرة في حالة الجر.

2 ـــ جمع المذكر السالم، حيث تنوب الواو عن الضمة في حالة الرفع، وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر.

3 ـــ المثنى، حيث تنوب الألف عن الضمة في حالة الرفع، وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر.

4 ـــ الأفعال الخمسة حيث تنوب النون عن الضمة في حالة الرفع، وينوب حذف النون عن الفتحة والسكون نصبا وجزماً.

5 ـــ الفعل المضارع المعتل الآخر، حيث ينوب حذف حرف العلة عن السكون في حالة الجزم.

6 ـــ جمع المؤنث السالم، حيث تنوب الكسرة عن الفتحة في حالة النصب.

7 ـــ الممنوع من الصرف، حيث تنوب الفتحة عن الكسرة في حالة الجر.

هـــــذه المواضع تسمى أبواب الإعراب بالنيابة.

(68) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(69) ما بين المعكوفين رسم في المخطوطة هكذا: ستت.

(70) التوابع: هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها. فالتابع هو: المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، غير خبر. فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ، والمفعول الثاني، والحال، ونحو ذلك. فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقا. بل في بعض أحواله . مثال الخبر: هند قائمة، مثال المفعول الثاني: كسوت الفقير ثوبا. مثال الحال من المنصوب: ضربت زيداً مجرداً. هـــــذا بخلاف التابع، فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب. نحو: جاءت هند الكريمة، رأيت هنداً الكريمة، مررت بهند الكريمة.

(71) والتوابع خمسة، وعدها بعض النحاة أربعة، أدرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم: العطف.

(72) النعت هو: تابع مكمل لمتبوعه، مشتق، أو مؤول به، يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه.

أغراضه:

1 ـــــ تخصيص النكرة، نحو: (فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖۖ) النساء:92)

2 ـــــ توضيح المعرفة، نحو: جاءني محمد العاقل.

3 ـــــ المدح، نحو: (بسم الله الرحمن الرحيم).

4 ـــــ الذم، نحو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم).

5 ـــــ الترحم، نحو: (اللهم ألطف بعبدك المسكين)

6 ـــــ توكيد، نحو: (فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ) (الحاقة:13)، ومعنى التوكيد هنا: أن مدلول الصفة استفيد مما في الموصوف، فصار ذكره في الصفة كالتكرار، إذ ليس فيه زيادة معنى، بخلاف قولك: رجل ظريف.

وينقسم النعت إلى حقيقي، وسببي.

النعت الحقيقي يتبع منعوته في:

ـــــ الإعراب (رفعاً ونصباً وجراً).

ـــــ التعريف والتنكير.

ـــــ الإفراد ـــــ التثنية ـــــ الجمع.

ـــــ التذكير والتأنيث.

نحو قولك: مررت بطالبٍ فاهمٍ، وبطالبين فاهمين، وبطلاب فاهمين، وبطالبة فاهمة، وبطالبتين فاهمتين، وبطالباتٍ فاهماتٍ.

ـــــ وإنما وجب للنعت أن يكون تابعا للمنعوت، من قبل أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فصار ما يلحق الاسم يلحق النعت.

ـــــ والنعت السببي يتبع ما قبله في:

ـــــ التعريف والتنكير.

ـــــ الإعراب (رفعاً، ونصباً، وجراً).

نحو قوله تعالى: (مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا) (النساء:75)، وقولهم: مررت برجل كثير عدوه، فإن الكثير وإن لم يكن من حال الرجل، إلا أنه من سببه، فنزل منزلة ما هو من حاله، فوصف به. والمراد بالسبب هنا، اتصاله بالموصوف، وارتباطه به بالضمير العائد إليه.

ينظر: الأصول2/ 23 ، وعلل النحو 1/ 380، وشرح الكافية الشافية 3 / 1153، واللمحة في شرح الملحة 2/ 727، وتوضيح المقاصد والمسالك 2/ 945، وشرح قطر الندى 1/ 283، وشرح ابن عقيل 3/ 190، ونحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية ص 32، والحدود في علم النحو 1/ 469، و شرح شذور الذهب للجوجري769/2، ودليل الطالبين46/1، وجامع الدروس العبية221/3،و فتح رب البرية 1/ 407.

(73) ويقال أيضا: التأكيد بالهمزة. وهما لغتان، والتوكيد قسمان: لفظي ومعنوي.

فاللفظي، أو الصريح هو: إعادة اللفظ الأول بعينه سواء كان اسماً، نحو: جاءت هند هند، أو فعلا، جاءت جاءت هند، أو حرفا نحو: لا لا أبوح بالسر، أو جملة، نحو: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرٗا ٦﴾ (الشرح:5-6).

والتوكيد المعنوي ، أو غير الصريح يكون بالنفس أو العين، أو جميع، أو عامة، أو كلا، أو كلتا بشرط أن تضاف هذه المؤكدات إلى ضمير يطابق المؤكد.

تقول في توكيد المفرد: جاء زيد نفسه، وهند نفسها.

وتقول في توكيد المثنى: جاء الزيدان أنفسهما. والهندان أنفسهما.

وتقول في توكيد الجمع: جاء الزيدون أنفسهم، والهندات أنفسهن.

* وإذا أريد تقوية التوكيد يؤتى بعد (كله) بـــ (أجمع)، وبعد (كلها) بـــ (جمعاء) قال تعالى : ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾ (ص:73). وقد يؤكد بـــ (أجمع)، و(جمعاء)، و(أجمعين)، و(جمع) وإن لم يتقدمهن لفظ (كل)، قال تعالى:(﴿لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ (ص:82).

ـــــ الضمير المرفوع المنفصل يؤكد به:

ـــــ الضمير المستتر، نحو: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ (البقرة: 35).

ـــــ الضمير المتصل مرفوعاً نحو: ذهبت أنت، أو منصوباً نحو: أكرمتني أنا، أو مجرورا نحو: مررت بها هي.

ـــــ يجوز أن يجر (النفس أو العين) بالباء الزائدة نحو: جاءت هند بنفسها، والأصل: جاءت هند نفسها. فتكون (النفس) مجرورة لفظاً، مرفوعة محلا.

وفائدة التوكيد: إماطة الشك، ورفع اللبس والسهو.

ـــــ وقد منع البصريون توكيد النكرة بالتوكيد المعنوي، فلا يقال: رأيت طالبة نفسها، وذلك لأن النكرة شائعة، وتوكيد مالا يعرف له عين لا فائدة فيه، كما أن التوكيد يدل على التخصيص والتعيين، والنكرة تدل على العموم والشيوع، فكل واحد منهما ضد لصاحبه.

وأجاز الكوفيون توكيد النكرة، إذا كانت مؤقتة، نحو: قمت ليلة كلها.

والذي تميل إليه النفس: أنه يجوز توكيد النكرة إذا كان التوكيد مفيدا، بحيث تكون النكرة المؤكدة محددة، والتوكيد من ألفاظ الشمول، نحو: سرت يوما كله، ولا يصح: سرت وقتا كله.

ينظر: الإنصاف 23/2، وأسرار العربية ص 289، واللباب للعكبري 395/1 ، وابن يعيش 594/3 ،وشرح جمل الزجاجي 236/1، وشرح التسهيل 180/3، وشرح الكافية الشافية 526/1، وارتشاف الضرب 1953/4، وهمع الهوامع 170/3، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 113/3.

(74) العطف نوعان: بيان، ونسق.

(أ)عطف البيان هو: تابع جامد مشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة. وذلك نحو قوله تعالى: (**إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ**) (الشعراء:106)، (**ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ**) (النور:35).

(ب)عطف النسق هو: تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف.

وحروف العطف عشرة: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وإما، وأم، ولا، وبل، ولكن.

وذهب أبو علي:إلى أن حروف العطف تسعة أسقط منها (إما) . وذهب ابن درستويه: إلى أنها ثلاثة فقط: الواو، والفاء، وثم.وجميع حروف العطف تشترك في عطف الظاهر على الظاهر، والمضمر على المضمر، والعكس.وذلك نحو: جاء محمد وعلي، وأنا وأنت فهما، وأكرمني الله وإياك، وساعدتك وخالداً، وذهب خالد وأنت، وسافرتُ ومحمد، وسلمت عليك ومحمدٍ.

إلا أنه لا يحسن العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فاصل، فالأحسن أنه يعطف عليه بعد توكيده بالضمير المنفصل، فتقول: سافرت أنت ومحمد. قال تعالى:

(**فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ**) (المائدة:24)، أو يفصل بينه وبين المعطوف، فتقول: سافرت اليوم ومحمد.

أما الضمير المجرور فيجوز العطف عليه دون إعادة الجار، فقد قرئ: (**وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ**) (النساء:1) بجر (الأرحام). وأوجب بعضهم إعادة الجار فيقولون: (سلمت عليك وعلى محمد).

ينظر في مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل المراجع التالية: الكتاب278/1 والمقتضب 210/3، والتبصرة ص 60ـــ 61، والإنصاف 43/2، والبديع 375/1، واللباب للعكبري 431/1، وابن يعيش 9/3، وشرح جمل الزجاجي 199/1 والصفوة الصفية 765/1.

وينظر في مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار المراجع الآتية: الإنصاف 34/2، واللباب للعكبري 433/1، وشرح التسهيل 266/3، وشرح الكافية الشافية 561/1، والبحر المحيط 157/3، والدر المصون 296/2، والنشر 247/2، والإتحاف 501/1.

(75) هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهو أربعة أقسام:

1ـــ بدل كل من كل، وذلك نحو قوله تعالى:

(**صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**) فإنه بدل كل من (الصراط المستقيم).

2ـــ بدل بعض من كل، نحو: (**فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ**) (آل عمران:97)

3ـــ بدل اشتمال، نحو: (**يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ**) (البقرة:217)

4ـــ بدل الغلط والنسيان، ولا يقع شيء منه في كلام الله تعالى، ولا في الشعر، ولا في فصيح الكلام، كقولك: (هذه هند فاطمة) أردت أن تذكر (فاطمة) فسبق اللسان على وجه الغلط إلى ذكر (هند).

ـــ ويجوز الإبدال من المضمرات كلها إلا ضمير المتكلم والمخاطب، فلا يحسن البدل من كل واحد منهما عند كثير من النحاة، فلا تقول: (بي المسكين مررت) ولا: (عليك الكريمِ المعول) قالوا: لأن ضمير المتكلم والمخاطب هما النهاية في التعريف والبيان، فلا يجوز أن يبينا بالمظهر الذي هو أخفى منهما.

ـــــ ويجوز إبدال المظهر من المضمر الغائب، لرفع إبهام ضمير الغائب فتقول: (أكرمته خالداً)، و(مررت به علي).
ـــــ ويبدل المضمر من المظهر، نحو: (أكرمت فاطمة إياها).
ـــــ كذا يبدل المضمر من المضمر، نحو: (رأيته إياه).
بقى لنا أن نذكر الفرق بين عطف البيان والبدل.
ـــــ المقصود في عطف البيان هو الأول، وإنما جيء بالثاني من أجل أن يوضح أمره، أما البدل فهو المقصود بالحكم، وقصد بالأول التوطئة.
ـــــ البدل في حكم تكرير العامل، وليس كذلك عطف البيان.
ينظر: الأصول في النحو 2/ 46 ، واللمع في العربية 1/ 87 ، ونتائج الفكر1/ 232، واللباب في علل البناء والإعراب1 /410 ، واللمحة في شرح الملحة 2/ 715 ، وتوضيح المقاصد المسالك 2/ 1036 ، و أوضح المسالك 3/ 362، و شرح شذور الذهب للجوجري 2/ 785، و شرح التصريح 2/ 190، وهمع الهوامع 3/ 176، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 3/ 183، والرابط وأثره في التراكيب في العربية 1/ 148.

(76) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).
(77) الاسم نوعان: مبني وهو غير المتمكن، ومعرب وهو المتمكن، وهو نوعان: متمكن أمكن، وهو المعرب المنصرف الذي ينون ويجر، ومتمكن غير أمكن وهو المعرب الممنوع من الصرف. والأصل في الأسماء المعربة الصرف، وإنما منع الاسم الصرف، لمشابهة الفعل، ومالا ينصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة. وهو ما فيه علتان من علل تسع، كأحمد وأحسن. قال تعالى: (فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ) (النساء:86)، أو واحدة منها تقوم مقام علتين. كـــــ (مساجد) في قولك: مررتُ بمساجد.
والعلل التسع مجموعة في بيتين من الشعر (من البسيط) هما:

جمع ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم عدل ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل، وهذا القول تقريب

وفي المقتصد 965/2 :"فالأسباب على الحقيقة ثمانية، وإنما جعلوها تسعة، رغبة في التقريب، وذلك مذهب مستقيم" .
فإن أضيف الممنوع من الصرف، أو دخلت عليه (الـــــ)، ضعف شبه الفعل، بل خرج عن شبه الفعل، لدخول مالا يكون في الفعل أصلا، وهنا يعاد إليه ما أخذ منه لأجل المشابهة، وهو الجر والتنوين. قال تعالى: (**وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِ**) (البقرة: 187)، (**فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ**) (التين:4).
ينظر في الممنوع من الصرف المراجع التالية: الكتاب 21/1، 22، 23 و221/3 ،والمقتضب 313/3،وعلل النحو ص 614، والمقتصد 965/2، وأسرار العربية ص 307، واللباب للعكبري 521/1 ،وشرح المفصل 117/1 ،وشرح الكافية للرضي 116/1، والارتشاف 878/2 ، وهمع الهوامع 92/1،وحاشية الصبان على شرح الأشموني 371/3.

(78) صيغة منتهي الجموع: ما كان على وزن مفاعل، أو مفاعيل، أو ما يشبههما. وبعضهم قال: كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، مثل: مساجد، مصابيح. فمساجد على وزن (مفاعل)، ومصابيح على وزن

(مفاعيل). تقول: مررت بمساجد كثيرة، وقال تعالى : ﴿وَلَقَدۡ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾ (الملك:5) فـــ (مصابيح) مجرور بالفتحة لأنه على صيغة منتهى الجموع. ولا يلزم أن يكون بهذه الحروف (بالميم والفاء والألف مثلا). بل إذا جاء على حروف أخرى فله نفس الحكم، فمثلا (فعائل) كصحائف مثل: (مفاعل). ولا يشترط أن يكون جمعاً، بل كل ما جاء على هذه الصيغة فهو ممنوع من الصرف، وإن كان مفردا كطباشير، ويدخل تحته (فواعل، وفعائل، وفعالل، وفياعيل) وهذه العلة تقوم مقام علتين:

إحداهما ترجع إلى اللفظ وهي كونه أقصى ولا نظير له، وأخرى ترجع إلى المعنى وهي كونه جمعاً.وإن كانت صيغة منتهى الجموع اسماً منقوصا، فإنه يعرب إعراب الممنوع من الصرف مع حذف الياء في حالتي الرفع والجر. تقول: لك مساع طيبة، بذلت جهدك في مساعٍ طيبة. رأيت مساعي طيبة.

فإن اقترن بـــ (ال) بقيت الياء، وقدرت الضمة والكسرة في الرفع والجر، وبقيت الفتحة. تقول: هذه الجواري الطيبة، ومررت بالجواري، ورأيت الجواري.

قال سيبويه ـــــ رحمه الله ـــــ : "وسألت الخليل عن رجل يسمى بجوار، فقال هو: هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسما، ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة، لأنه ليس شيء من الانصراف بأبعد من مفاعل" الكتاب 310/3 وينظر: شرح الكافية للرضي 134/1، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 339/2، وشرح الكافية الشافية 101/2.

(79) يعني أن ألف التأنيث سواء كانت مقصورة أو ممدودة تمنع الاسم من الصرف، فهي من العلل التي تقوم واحدة منها مقام علتين. تقول: هذه امرأة حبلى، وهذه بشرى حسنة. هذا في المقصورة. وتقول في الممدودة: هذه صحراءُ، ووردة حمراء.

(80) تقول: هذا سكران، ورأيت سكرانَ، ومررت بسكران.

ويشترط في منعها ألا تؤنث بالتاء، فإن أنثت بالتاء، كسيفان وشبهه مما أجمعت العرب على تأنيثه بالتاء، فلا خلاف في صرفه ما دام نكرة، فتقول: هذا رجل سيفان، ورأيت رجلاً سيفاناً، ومررت برجل سيفانٍ. فتصرفه لأنك تقول للمؤنثة: سيفانة، أي: طويلة.

ينظر: أسرار العربية ص312 واللباب في علل البناء والإعراب 502/1 وشرح المفصل لابن يعيش 131/1.

(81) في الحاشية: بالراء.

فـــ (أحمر) لا ينصرف، والمانع له الوصفية ووزن الفعل ويشترط فيها ألا تؤنث بالتاء، فإن أنثت بها لم تمنع، كأرمل، فإن مؤنثه أرملة، وذلك لأن لحاقها التاء مزيل لشبه المضارع، إذ لا تلحقه تاء التأنيث.

(82) يكون العدل مع الوصف في موضعين: الأول: أُخر. قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ﴾ (البقرة:184) فـــ (أُخر) مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف للعدل والوصف. وهي جمع (أُخرى) مؤنث (آخر) بفتح الخاء اسم تفضيل على وزن (أفعل)، وليست جمع (أخرى) بمعنى آخرة. والفرق بينهما: أن التي هي أنثى (آخر) لا تدل على الانتهاء كما لا يدل عليه مذكرها، فلذلك يعطف عليهما أمثالهما في صنف واحد كقولك: عندي بعير وآخر، وآخر، وآخر، وعندي ناقة وأخرى، وأخرى، وأخرى.

وأما (أخرى) بمعنى (آخرة) فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها في صنف واحد.

الثاني: الأعداد على وزن (فعال) و (مفعل)، وذلك نحو: أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث، ومثلث، ورباع ومربع، وهي معدولة عن: واحد واحد،....الخ. قال تعالى:

(أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ) (فاطر:1). فـــ (ثلاث) صفة لأجنحة مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف للوصفية والعدل.

ينظر: الكتاب 3/،225 وشرح الكافية الشافية 75/2، وارتشاف الضرب 874/2، وهمع الهوامع 99/1.

(83) ما بين المعكوفين ساقط من (ب)

(84) ما بين المعكوفين من الحاشية.

(85) في المخطوطة: ستت.

(86) العلمية وزيادة الألف والنون، نحو: عثمان، وسليمان. قال تعالى: (إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ) (النمل:30).

(87) العلمية ووزن الفعل. يقال: مررت بأحمدَ. والعلم إذا كان ذا وزن خاص بالفعل، أو غالب على الفعل فإنه ممنوع من الصرف. والوزن معناه: مقابلة حروف الاسم حروف الفعل، أصليا بأصلي وزائدا بزائد، مع موافقة الحركات والسكنات، وتعيين الزوائد مثل (أحمد ـــــ يعلى) فإن (أحمد) العلم على وزن (أحمد) من قولك: أحمد الله، وكذلك (يعلى) العلم على وزن (يرضى). المقاصد الشافية 647/5 . وينظر: التخمير 220/1 وشرح المفصل لابن يعيش 118/1 وحاشية الصبان على شرح الأشموني 380/3.

(88) العلمية والعدل، فعمر معدولة عن (عامر) والعدل: هو أن تريد لفظاً، فتنقل عنه إلى غيره مما يعطي معناه، لضرب من التخفيف والمبالغة، فعمر ممنوع من الصرف لأنها علم على مذكر على وزن(فعل)، وهي معدولة عن (فاعل)، ولو نكرت صرفت، لبقائها على العدل وحده، وذلك نحو: رب عمرٍ.

ومما منع صرفه للعدل والتعريف: سحر، إذا قصد به سحر يوم بعينه، وجعل ظرفا كقولك: خرجت يوم الجمعة سحر. والأصل أن يذكر معرفا بالألف واللام، فعدل عن الألف واللام وقصد تعريفه، فاجتمع فيه العدل والتعريف فمنع من الصرف. فلو نكر وجب التصرف والانصراف. قال تعالى: (نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ٣٤ نِّعۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَاۚ) (القمر:34ـــــ 35). ينظر: المقتصد 1009/2، والبيان في شرح اللمع ص 521 والهمع 103/1.

(89) قال تعالى: (وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ) (النساء: 163). فـــ (إبراهيم) مجرور بالفتحة، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، ولولا ذلك لقيل: إلى إبراهيم. وكذلك إسماعيل، وإسحاق مما كان زائداً على ثلاثة أحرف، علما في اللسان الأعجمي، واستعمل علماً في اللسان العربي. وما كان على ثلاثة أحرف يصرف، سواء كان محرك الوسط نحو: لَمَك، أم ساكن الوسط نحو: نوح. قال تعالى: (إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا) (نوح:1).

(90) التأنيث فرع على التذكير، لأن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها، يعبر عنها بلفظ مذكر، نحو:شيء وإنسان وحيوان، فإذا علم تأنيثها ركب عليها العلامة، والمؤنث له علامة فكان فرعاً. (ابن يعيش 117/1).

(91) إن كان التأنيث معنويا، أي بكونه علما على أنثى، زائدا على ثلاثة أحرف منع من الصرف، كزينب. تقول: مررت بزينبَ. فـــ (زينب) ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث .

والعلمية علة معنوية لأن الأصل في الاسم التنكير، والتأنيث علة فرعية ترجع إلى اللفظ، لأن الأصل في الاسم أن يكون مذكراً.

وإن كان على ثلاثة أحرف محرك الوسط منع أيضاً، كسقر، قالوا قامت حركة العين مقام الحرف الرابع. وإن كان ساكن الوسط نحو: هند ودعد، صرف على الأشهر، ومنع بعضهم صرفه، جريا على القياس. ينظر: الكتاب 240/3، والمقتضب 350/3 ،واللباب في علل البناء والإعراب 508/1 ،والارتشاف 878/2 ،وحاشية الصبان على شرح الأشموني 373/3.

(92) العلم المؤنث بالهاء يمنع من الصرف مطلقا، سواء كان علما لمذكر كطلحة وحمزة، أو لمؤنث كفاطمة وعائشة. زائداً على ثلاثة أحرف ،أم لم يكن كذلك

(93) التركيب المزجي : هو أن تصير الكلمتان كالكلمة الواحدة، وكل واحدة منهما كجزء الاسم، فتجعل الثانية محل الإعراب، كهاء التأنيث وذلك نحو: معديكرب، وبعلبك.

(94) تقول: هذه بعلبك ورأيت بعلبك، ومررت ببعلبك. أما ختم بويه نحو: سيبويه وخالويه، فهو مبني على الأصح. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 128/1، وشرح الكافية 137/1، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 330/2، وشرح الكافية الشافية 79/2.

(95) أي: إن، أن، لكن، كأن، ليت، لعل.

(96) نحو قوله تعالى: (**إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ**) (إبراهيم:47) فهذه الحروف تطلب الأسماء، وتختص بها، فهي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، لشبهها بالفعل، إذ كان الفعل يرفع الفاعل، وينصب المفعول، وشبهت من الأفعال بما تقدم مفعوله على فاعله، فإذا قلت: إنَ زيداً قائم، كان بمنزلة: ضرب زيداً عمرو. (ابن يعيش 550/8) ولأنها مبنية على الفتح، وعلى ثلاثة أحرف فصاعد كالأفعال الماضية أشبهت الفعل من جهة اللفظ، وأشبهته من جهة المعنى لأنها متضمنات لمعنى الفعل، فمعنى (أنَ) التحقيق والتأكيد، ومعنى (لكن)الاستدراك،...وهكذا، كذا أشبهته من جهة الاستعمال، لأنها تلزم الأسماء وتختص بها، ويقال: إنني بنون الوقاية مع ياء المتكلم، كما يقال في الفعل: أكرمني ، وكذا أخواتها فيقال: أنني، كأنني، ليتني، لكنني، ولعلني.

ينظر: علل النحو ص332 وأسرار العربية ص148، والبديع 536/1، والصفوة الصفية 57/2.

ويجب كسر همزة (إنَ) في مواضع منها:

- إذا وقعت مبدوءًا بها نحو: (**إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ**) (الكوثر:1).
- إذا وقعت جواب قسم نحو: (والله إن زيداً قائم).
- أن تقع صلة نحو: (**وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ**) (القصص: 76).
- أن تقع حالاً نحو: (**كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ**) (الأنفال:5).

ـــــ أن تقع محكية بالقول، نحو: (**قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ**) (مريم:30).

ويجب فتح همزتها في مواضع ، منها:

- بعد لولا، نحو: (فَلَوۡلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلۡمُسَبِّحِينَ) (الصافات: 143)
- بعد لو، نحو: (**وَلَوۡ أَنَّهُمۡ صَبَرُواْ**) الحجرات:5).
- بعد لا جرم غالباً. قال تعالى: (**لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ**) النحل:62).

- إذا وقعت في موضع جر بحرف أو إضافة، نحو: (ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ) (الحج:6)، (مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ) (الذاريات:23).
- إذا وقعت في موضع رفع بفعل بأن تقع فاعلة أو نائبة عنه. نحو: (أَوَ لَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ) (العنكبوت: 51)، (قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ) (الجن:1)، أو بابتداء بأن تقع مبتدأ ، نحو: (وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلۡأَرۡضَ خَٰشِعَةً) (فصلت: 39).
- إذا وقعت في موضع نصب غير خبر، نحو: (وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ) (الأنعام: 81).

ويجوز الأمران: باعتبار تقديرها جملة تكسر، وباعتبار تقديرها بمصدر تفتح، وذلك في مواضع، منها:

- بعد إذا الفجائية كقوله:

وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً إذا أنه عبد القفا واللهازم

روي بالكسر على عدم التأويل، وبالفتح على معنى: إذا عبوديته حاصلة.

- بعد فاء الجزاء، نحو: (مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ) (الأنعام: 54).
- إذا وقعت إن خبرا عن قول، وخبرها قول، وفاعل القولين واحد، نحو: أول ما أقول، أو أول قولي أني أحمدُ الله.

وتدخل اللام بعد (إنَ) المكسورة على اسمها المفصول، إما بالخبر،نحو: (وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا) (القلم:3)، أو بمعمول الخبر نحو: إن فيك لزيداً راغب، أو بمعمول الاسم نحو: إن في الدار لساكنا زيد. وعلى ضمير الفصل نحو: (إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ ٱلۡحَقُّۚ) (آل عمران:62) ، وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضۡلٍ) (النمل:73).

- وتخفف (إنَ) المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إهمالها، وقد تعمل على قلة. وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشددة ، إلا أنها لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة بخلاف المشددة، تقول: إنك قائم، بالتشديد، ولا يجوز: إنك قائم، بالتخفيف.
- وتخفف (أنَ) المفتوحة، وفي إعمالها مذاهب:

الأول: أنها لا تعمل شيئا لا في ظاهر ولا في مضمر، وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية.

الثاني: أنها تعمل في المضمر والظاهر نحو: علمت أن زيداً قائم.

الثالث: أنها تعمل جوازا في مضمر، لا ظاهر.

- وتخفف (كأن) وفي إعمالها حينئذ الأقوال الثلاثة في (أن) الأول: المنع. والثاني: الجواز مطلقا في المضمر والبارز، كقوله:

***كأن ثدييه حقان ***

والثالث: الجواز في المضمر، لا في البارز، ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضا، كما في (أن)، ويزيد عليها بجواز كون خبرها مفرداً كقوله:

*** كأن ظبية تعطو***

في رواية الرفع. وجملة اسمية كقوله:

*** كأن ثدياه حقان ***

في رواية الرفع. وفعلية مصدره بـــــ (لم)، نحو: (كأن لم تغن بالأمس) (يونس:24).

ـــ وتخفف (لكن) فلا تعمل، وأجاز يونس و الأخفش إعمالها.

- وإذا اتصلت (ما) بـــــ (ليت) جاز إعمالها وإهمالها. وروي بالوجهين قوله:

*** قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ***

روي بنصب (الحمام) على إعمال (ليت) ، وبرفعه على إهمالها.

- وتوصل (ما) ببقية الحروف فتكفها عن العمل. وتلزم الإهمال. نحو: ﴿**إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ**﴾ (النساء:171). (الهمع 498/1، وما بعدها).وينظر:اللباب للعكبري205/1، وابن يعيش254/1، وشرح الكافية الشافية472/1، واللمحة في شرح الملحة535/2، والجنى الداني333/1، وشرح شذور الذهب للجوجري381/1، وموصل الطلاب إلى قواعد الاعراب156/1، وحاشية الصبان على شرح الأشموني396/1،والتحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة42/1.

(97) صار، أصبح، أمسى، أضحى، ظل، بات، مازال، ما برح، ما فتيء، ما انفك، ما دام، ليس.

(98) نحو: ﴿**وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا**﴾ (الفرقان: 54).

ومذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ، ويسمى اسمها. ربما يسمى فاعلاً مجازاً لشبهه به. ومذهب الكوفيين: أنها لم تعمل فيه شيئاً، وأنه باق على رفعه.

واستدل البصريون بأمرين: الأول: أن كل فعل يرفع وقد ينصب وقد لا ينصب، وأما أنه ينصب ولا يرفع فلا.

والثاني: اتصاله بهما إذا كان ضميراً، نحو: ﴿**كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ**﴾ (الزخرف: 76)، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله.

وينصب الخبر باتفاق الفريقين، ويسمى خبرها، وربما يسمى مفعولا مجازاً لشبهه به. ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري 362/1، والهمع 408/1 وحاشية الصبان على شرح الأشموني 331/1.

(99) الأصل في الاسم أن يلي (إن) وأخواتها ، ثم يجيء بعده الخبر، نحو: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ (لقمان: 34)، وكذلك كان وأخواتها، نحو: ﴿**كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً**﴾ (البقرة: 213).

(100) في الأصل: معدما.

(101) لا يتقدم خبر إنَ وأخواتها على اسمها، فرقاً بينها وبين الفعل، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب، إذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول، وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعا على الأفعال ومحمولة عليها، جعلت دونها، بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع، حطاً لها عن درجة الأفعال، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع، وتقديم الفاعل أصل. (ابن يعيش 199/1).

ويجوز التقديم إن كان الخبر ظرفا أو مجروراً للتوسع فيهما، نحو: ﴿**إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا**﴾ (المزمل: 12)، و﴿**إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً**﴾ (النازعات:26).

– أما كان وأخواتها فيجوز أن يتوسط الخبر بين الفعل والاسم، أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ. قال تعالى: ﴿**وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ**﴾ (النمل: 48)، وقال: ﴿**وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ**﴾ (الروم:47)، وقال: ﴿**لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ**﴾ (البقرة:177)، وقال الشاعر:

لا طيبَ للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم

الهمع (428/1) وينظر: دليل الطالبين 42/1 وحاشية الصبان على شرح الأشموني 341/1 وجامع الدروس العربية 278/2.

(102) في (ب) الظروف.

(103) الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محض، فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع.

مثال: النوع الأول: وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة، قوله: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥۗ﴾ (الإسراء:93).

ومثال النوع الثاني: وهو الواقع حالاً لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة، ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾ (المدثر: 6)، ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ (النساء:43).

ومثال النوع الثالث: وهو المحتمل لهما بعد النكرة، ﴿وَهَٰذَا ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُۚ﴾ (الأنبياء:50) فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر، ولك أن تقدرها حالاً منها، لأنها قد تخصصت بالوصف، وذلك يقربها من المعرفة.

ومثال النوع الرابع: وهو المحتمل لهما بعد المعرفة، ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ﴾ (الجمعة:5) فإن المُعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير (يحمل) حالا أو وصفاً.

ـــــ وهذا سارٍ على أشباه الجمل أيضا. فالظرف أو الجار والمجرور بعد النكرات المحضة يتعلقان بصفات نحو: (رأيت رجلا على فرس) التقدير: رجلا كائناً على فرس، وبعد المعارف المحضة تتعلق بأحوال مثل: (رأيت أخاك على فرس) أي: كائناً على فرس، فالجار والمجرور متعلقان بـــــ (كائن) حال من (أخاك)، وكذلك شاهدت أحمدَ عند الحاكم،الظرف متعلق بكائن حال، والتقدير: شاهدت أحمد كائنا عند الحاكم

(مغني اللبيب 560/1) وينظر: الحدود في النحو 479/1، والموجز في قواعد اللغة العربية 397/1.

(104) نحـــــو: (فيها قائما رجلٌ)، لا يجوز في (قائم) إلا النصب، لأنك إذا أخرته، فقلت: فيها رجل قائم، جاز في (قائم) وجهان: الرفع على النعت والنصب على الحال، إلا أن الحال ضعيف، لأن نعت النكرة أجود من الحال منها، فإذا قدم بطل النعت، وإذا بطل النعت، تعين النصب على الحال ضرورة، فصار ما كان جائزاً، مرجوحاً مختاراً (ابن يعيش 52/2). وينظر: نتائج الفكر 180/1، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 105/3.

(105) ساقط من (ب).

(106) نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت المعرفة بدلاً، فصار المتبوع تابعاً كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ١ ٱللَّهِ﴾ (إبراهيم: 1 ـــــ 2) في قراءة الجر.

(107) نحو: لم يذهب.

(108) في الأصل: فإنه.

(109) نحو: اضرب مبني على السكون، وكذلك إذا اتصلت به نون النسوة نحو: اذهبن يا طالبات.

(110) نحو: لم يذهبا، فـــــ (يذهبا) مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة. وكذلك: لم يذهبوا، ولم تذهبي.

(111) في الأصل: فانه.

(112)نحو: اذهبا، مبني على حذف النون.

(113)يجزم المضارع بحذف آخره إذا كان معتل الآخر، نحو: ﴿وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ (التوبة:18).

(114) نحو: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ (النحل:125). (ادع) فعل أمر مبني على حذف آخره.

ـــــ وما ذكره صاحب المخطوطة من بناء الأمر، هو ما ذهب إليه البصريون، وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب وجزمه بلام محذوفة، فأصل (قم) مثلاً (لتقم) حذفت لام الأمر وحرف المضارعة. ينظر: في هذه المسألة: الإنصاف 427/2.

(115) المسستر: ما ليس له صورة في اللفظ، ولا يكون المستتر إلا مرفوعاً، أي يختص الاستتار بضمير الرفع، كالمقدر في (قم)، فإن التقدير: قم أنت.

(116) أو الضمير المنفصل، فهو يرفع الضمير المستتر تارة والاسم الظاهر تارة أخرى. فإذا قلت: زيد يقوم، كان الفاعل ضميرا مستترا جوازاً تقديره: هو يعود على (زيد)، وإذا قلت: يقوم زيد، كان زيد هو الفاعل.

(117) ولا الضمير المنفصل، فلا يرفع إلا الضمير المستتر. تقول: نكتب، الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: نحن، فإن قلت: نكتب نحن، فـــــ (نحن) ليست هي الفاعل، وإنما هي توكيد للضمير المستتر الواقع فاعلاً. كذلك لا يصح أن تقول: نكتب الدارسون، لأنه لا يجوز أن يقوم مقامه اسم ظاهر، ولا ضمير بارز.

(جامع الدروس العربية 123/1 بتصرف).

(118) نحو: محمد قام، وهند قامت.

(119) نحو: اذهب، تعلم . الفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت.

(120) نحـــــو: أقوم، الفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا.

(121) في (ب) و.

(122) نحـــــو: نقوم. الفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن.

(123) نحو: زيد يقوم.

(124) نحو: أنت تقومُ، الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت

(125) نحو: هند تقوم.

وهناك فرق بين المستتر والمحذوف، فالمستتر في حكم الحاضر الملفوظ وإن كان لا ينطق به، وهو نوع من المتصل، ولا يمكن الاستغناء عنه في الجملة، وهذا خاص بضمير الرفع. أما المحذوف فيكون في موضع رفع، أو نصب، أو جر، وليس في حكم الحاضر، ويمكن النطق به، كما يمكن الاستغناء عنه أحيانا. (حاشية ضياء السالك 98/1).

(126) الأصل في جواب الشرط بـــــ (إن) وأخواتها أن يكون فعلاً صالحاً لجعله شرطاً. فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً عارياً من (قد) وغيرها، أو مضارعا مجرداً، أو منفيا بـــــ (لا) أو (لم).

فإن كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطا وجب اقترانه بالفاء، ليعلم ارتباطه بأداة الشرط. وذلك إذا كان جملة اسمية، نحو: من يفعل الخير فالله يجزيه.

أو فعلية طلبية، نحو: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾ (آل عمران:31)

أو فعلا غير متصرف، نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا ٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ﴾ (الكهف:39-40). أو مقرونا بحرف التنفيس، نحو: ﴿مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ﴾ (المائدة:54).

أو بقد، نحو: ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾ (يوسف:77)

أو منفيا بـــــ (ما) أو (لن) نحو: (إن قام زيد فما يقوم عمرو، أو فلن يقوم عمرو). أو قسما، نحو: إن تكرمني فو الله لأكرمنك. فهذه الأجوبة تلزمها الفاء، لأنها لا يصلح جعلها شرطاً. (الجنى الداني 66/1ـــــ 68) وينظر: علل النحو: 440/1، وشرح الكافية الشافية 1594/3، والارتشاف 1872/4، واللمحة في شرح الملحة 883/2، والهمع 555/2.

(127) المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمر بني. (الخصائص 170/1).

(128) ليس كل منادى يبنى، بل المنادى الذي اجتمع فيه أمران: الأول: الإفراد، ونعني به ما ليس مضافا، ولا شبيها به، فيدخل فيه المركب المزجي، نحو: يا معديكرب، والمثنى، نحو: يا زيدان، والمجموع على حده، نحو: يا زيدون، ويا مسلمون، وجمع المؤنث السالم، نحو: يا هنداتُ.

والثاني: التعريف، سواء كان تعريفه سابقاً على النداء، نحو: يا زيد، أو عارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال، نحو: يا رجل، مراداً به معين.

ـــــ وإنما بني على حركة، إعلاماً بأن له قدماً في الإعراب، وأن بناءه غير الأصل، وكانت ضمة، تنبيها على قوته وتمكينه في الأصل قبل عروض النداء، والضمة أقوى الحركات وهي علامة العمد لا الفضلات. (شرح شذور الذهب للجوجري 265/1).

(129) وضابطه: أن لا يكون عاملاً فيما بعده، كقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ (البقرة: 2).

(130)ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

(131) يبنى على ما ينصب به من فتحةٍ ،أو ياء ،أو كسرة غير منون، نحو: لا رجل في الدار، ولا رجال فيها، ولا رجلين عندنا، ولا مذمومين في الجامعة، ولا مذمومات محبوبات.

ويجوز في جمع المؤنث السالم بناؤه على الفتح، نحو:لا مجتهدات مذمومات، وقد روي بالوجهين قول الشاعر: [من البسيط].

لا سابغات، ولا جأواءَ باسلة تقي المنون لدى استيفاء آجالِ.

(132) أي: من المنادى، واسم (لا) النافية للجنس، مما كان مضافاً أو شبيهاً به.

(133) يجب نصب المنادى في ثلاثة أنواع:

الأول: النكرة غير مقصودة، كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي.

الثاني: المضاف، نحو: يا غلام زيد.

الثالث: الشبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، نحو: يا حسناً وجهه، ويا طالعاً جبلاً، ويا رفيقاً بالعباد.

كذلك اسم (لا) النافية للجنس إن كان مضافا ، أو شبيها به وجب نصبه، نحو: لا طالب علم حاضر، ولا كريما خلقه مكروه ،ولا طالعا جبلا حاضر ، ولا خيراً من زيد عندنا.

ينظر: ابن يعيش 205/1، والصفوة الصفية 86/2 ،وشرح جمل الزجاجي 407/2، وهمع الهوامع 522/1.

(134) نحو: (وليكونن) (يوسف:32).

(135) نحو: (ليسجنن) (يوسف:32).

(136) يبنى المضارع مع نون التوكيد لأنها توكيد لفعليته فيعود إلى أصله من البناء (اللباب في علل البناء والإعراب 66/2).

(137) في (ب) اتصلت.

(138) نحو: (والمطلقات يتربصن) (البقرة:228)

وإنما بني المضارع في هذه الحالة لأنه إنما أعرب لشبهه بالاسم، فلما اتصل به النون التي لا تتصل إلا بالفعل رجح جانب الفعلية فرد إلى ما هو أصل الفعل وهو البناء، وإنما بني على السكون لأنه الأصل. (شرح شذور الذهب للجوجري 229/1).

(139) نحو: (**يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ**) (الفجر:27)، و (يا أيها الرجل)، فـــ (أي) و(الرجل) كاسم واحد، و(أي) منادى، و(الرجل) تابع مخصص له ملازم،لأن (أيا) مبهم لا يستعمل بدون المخصص، فإن كان مشتقا، فهو نعت: نحو: (يا أيها الناجح) .وإن كان جامداً، فهو عطف بيان، أو بدل ، نحو: (**يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ**) (الحج:73) أي : منادى نكرة مقصودة مبنية على الضم، وها: للتنبيه، والناس: بدل من (أي) مرفوع .

ينظر: اللمحة في شرح الملحة 609/2، وتوضيح المقاصد والمسالك 1077/2، وشرح ابن عقيل 269/3، وهمع الهوامع 50/2، ورسالة أي المشددة 39/1 ـــ 40.

(140) نحو: لا تضرب من أحد.

(141) نحو: (**وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا**) (الأنعام: 59).

(142) نحو: (**هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ**) (الملك:3).

(143) حروف الجر على ثلاثة أقسام:

1 ـــ ما هو حرف جر أصلي، وهو الذي يدل على معنى وضع له في لغة العرب كـــ (من، وعن) إذا استعملت في مواضعها.

2 ـــ حرف الجر الزائد، وهو الذي لا معنى له غير التوكيد ولا يحتاج إلى متعلق، نحو: (**هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ**) (فاطر:3) فـــ (خالق) اسم مجرور بـــ (من) في اللفظ، لكنه في الحقيقية ليس بمجرور بمن.

3 ـــ حرف الجر الشبيه بالزائد، له معنى ولا متعلق له، قال الشاعر:

*** لعل الله فضلكم علينا ***

(لعل) حرف جر شبيه بالزائد، لأنه استعمل في معناه وهو الترجي، وليس له متعلق، فما بعده يكون على أصل وضعه قبل دخول (لعل). فـــ (لعل) حرف ترجٍ وجر شبيه بالزائد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (الله) مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد.

(فتح رب البرية 634/1 بتصرف) وينظر: شرح الكافية الشافية 797/2 وهمع الهوامع 464/2.

(144) ما بين المعكوفين غير ظاهر في الأصل.

(145) في الأصل: قصدة.

(146) القول وفروعه مما يتعدى إلى مفعول واحد، ومفعوله إما مفرد وهو نوعان: مفرد معناه جملة نحو: قلت شعراً، ومراد به مجرد اللفظ، نحو: (يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ) (الأنبياء:60) أي: يطلق عليه هذا الاسم. ولو كان يقال: مبنيا للفاعل لنصب (إبراهيم) خلافا لمن منع هذا النوع، وممن أجازه ابن خروف ،وصاحب الكشاف.

وإما جملة فيحكى به ويكون في موضع مفعوله، وقد يجرى مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين بشروط أربعة: الأول: أن يكون بلفظ المضارع.

الثاني: أن يكون مصدرا بتاء الخطاب.

الثالث: أن يكون بعد استفهام.

الرابع: ألا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير الظرف نحو: أعندك، تقول: زيداً قائماً، أو المجرور نحو: أفي الدار تقول: عمراً جالسا أو عمل، وهو المعمول به، ونعني به أحد المفعولين كقوله:

* أجهالاً تقول بني لؤي *

فقد أعمل (تقول) عمل (تظن) فنصب مفعولين: (جهالا ـــــ بني لؤي) مع أنه فصل بين أداة الاستفهام وهي الهمزة والفعل بفاصل وهو جهالاً، وهذا الفصل لا يمنع الإعمال لأنه معمول الفعل.

إذن الفصل بهذه الثلاثة مغتفر، فإن فقد شرط من هذه الشروط تعينت الحكاية.

وزاد السهيلي شرطا آخر، وهو ألا يتعدى باللام نحو: (أ تقول لزيد عمرو منطلق)، فتتعين الحكاية. وإعمال القول عمل الظن بالشروط المذكورة جائز، والحكاية جائزة.

فإن قلت: إذا عمل القول عمل الظن فهل هو باق على معناه أم صار بمعنى الظن؟ قلت: فيه خلاف، والظاهر أنه مضمن معنى الظن. ولغة سليم إجراء القول مجرى الظن مطلقا، أي بلا شرط، حكاه سيبويه، فيقولون: (قلت: زيداً قائماً وقل ذا مشفقاً)، (توضيح المقاصد والمسالك 568/1)، وينظر:أوضح المسالك 63/2، وشرح ابن عقيل 58/2، والهمع 1/ 563.

(147) لا يخلو التقاء الساكنين من حذف أحدهما أو تحريكه، وهو الأصل لأنه أقل إخلالاً، ولذلك لا يعدل إليه إلا بعد تعذره بوجه ما. وأصل التخفيف أن يكون من الساكن المتأخر لأن الثقل ينتهي عنده، ولذلك لا يكون التغييرُ في الأول إلا لوجه يرجحه. وقيل: الأصل تحريك الساكن الأول لأن به التوصل إلى النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل.

وقال قوم: الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة أو الساكنين كان أو ثانيهما لأن الأواخر مواضع التغيير، ولذلك كان الإعراب آخراً، والتقاء الساكنين من الأحوال العارضة للكلمة. ثم تارة يكون الساكن أصله الحركة،وتارة لا ، ويلتقيان في الوقف مطلقاً سواء كان الأول حرف علة أم لا،

نحو: يعلمون وصرف، ولا يلتقيان في الوصل إلا وأولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل نحو: دابة ودويبة، والضالين، بخلاف المنفصل فيحذف له الأول. وربما ثبت كقراءة (عَنۡهُ تَلَهَّىٰ) (عبس:10). وربما فر من التقائهما في المتصل بإبدال همزة مفتوحة من الألف، وقرئ : (وَلَا ٱلضَّآلِّينَ) (الفاتحة:7)

فإن لم يكن الثاني مدغما ، حذف الأول إن كان حرف مد، أو نون توكيد خفيفة، أو نون (لدن) نحو: (يَقُولُواْ ٱلَّتِي) (الإسراء: 53). وتقول: اضرب الرجل، تريد: اضربن، ورأيته لدا الصباح، أي: لدن.

وإن كان غير ذلك، حرك الأول نحو: اضرب الرجل، إلا أن يكون الثاني آخر كلمة فيحرك هو أي الثاني كأين، وكيف، وأمس، وحيث، ومنذ. وإذا كان الأول تنوينا ، فالأصل فيه عند التقاء الساكنين الكسر، نحو: مررت بزيد الظريف. فإن كان بعد الساكن مضموم ضما لازماً ، فمن العرب من يضم إتباعاً، نحو: هذا زيد اخرج إليه ، وفيهم من يكسر. فإن كانت الضمة عارضة فليس إلا الكسر، نحو: زيد ابنك (الهمع 408/3) وينظر: ابن يعيش 286/5، والشافية في علمي التصريف، والخط 77/1، وشرح الشافية للرضي 225/2.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب

لأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـــ/1082م.).تحقيق . رجب عثمان محمد ـــــ . رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة.الطبعة الأولى 1418 هـــ ـــــ 1998م.

- **الأصول في النحو**

لأبي بكر محمد بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ/928م.)

تحقيق: عبد الحسين الفتلي.مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت

- **الأعلام للزركلي (ت1396هـ/1976م.)**

دار العلم للملايين ،الطبعة الخامسة عشر – أيار / مايو 2002 م

- **الإنصاف في مسائل الخلاف, ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لأبي البركات الأنباري. تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الطلائع.**

- البديع في علم العربية

لابن الأثير (ت 606 هـــ /1209م.).تحقيق: فتحي أحمد علي الدين.الطبعة الأولى1420 هـــ

- البسيط في شرح جمل الزجاجي

لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي (ت 688 هـــ/1289م.)

تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي .دار الغرب الإسلامي ـــــ بيروت ـــــ ط الأولى/ 1407هـــ ـــــ 1968م.

- البيان في شرح اللمع لابن جني

إملاء/ أبو البركات عمر بن إبراهيم الكوفي(ت 539 هـــ/1144م.).تحقيق:علاء الدين حمورية. جامعة أم القرى ودار عمان .الطبعة الأولى/ 1423 هـــ ـــــ 2002 م.

- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**

لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين(ت616هـ/1219م.)

تحقيق: عبد الرحمن العثيمين.دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى، 1406هـ – 1986م

- **التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة**

لأبي عبد الله محمد عبد القادر بن محمد بن المختار بن أحمد العالم القبلوي الجزائري المالكي الشهير بالشيخ باي بلعالم (ت 1430 هـ/2009م.)

- التذييل والتكميل

لأبي حيان الأندلسي.تحقيق: حسن هنداوي.دار القلم ـــــ دمشق

- **الجنى الداني في حروف المعاني**

لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ/1388م.)،

تحقيق.فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل

دار الكتب العلمية، بيروت – الطبعة الأولى، 1413 هـ – 1992 م

- **الحدود في علم النحو**

لأحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبّذي، شهاب الدين الأندلسي (ت 860هـ/1455م.)

تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي. مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد 112 – 33 ، 21 14هـ/2001م

- الدر المصون للسمين الحلبي

تحقيق: علي محمد معوض وزملائه .دار الكتب العلمية ـــــ بيروت ـــــ الطبعة الأولى 1414 هـــــ ـــــ 1993م.

- الرابط وأثره في التراكيب العربية

حمزة عبد الله النشرتي .مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.ط/ السنة السابعة عشرة,العددان السابع والستون والثامن والستون رجب.ذو الحجة 1405هـ - 1985 م

- **الرّد عَلى النّحاة**

لأحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت 592هـ/1195م.)،تحقيق: محمد إبراهيم البنا.دار الاعتصام ،الطبعة الأولى، 1399 هـ - 1979 م

- **الشافية في علمي التصريف والخط**

لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب الكردي المالكي (ت 646هـ/1248م.)، تحقيق:صالح عبد العظيم الشاعر.مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الأولى 2010م

- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي

تحقيق: محسن سالم العميري.1419هـ - 1998م

- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر

لمحمد بن أبي الفتح البعلي (ت 709هـ/1309م.).تحقيق: ممدوح محمد خسارة.الطبعة الأولى: الكويت 1423 هـ ـــــ 2002م.

- **الكتاب لسيبويه (ت 180هـ/796م.)**

تحقيق: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.

- **اللباب في علل البناء والإعراب**

لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ/1219م.) تحقيق: عبد الإله النبهان.دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، 1416هـ/1995م

- **اللمحة في شرح الملحة**

لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ/1320م.)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي.عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1424هـ/2004م

- **اللمع في العربية**

لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ/1001م.)،تحقيق: فائز فارس
دار الكتب الثقافية – الكويت

- المساعد على تسهيل الفوائد

لبهاء الدين بن عقيل.تحقيق/ محمد كامل بركات.دار الفكر بدمشق 1400 هـ ـــــ 1980م.

- المطالع السعيدة في شرح الفريدة

لجلال الدين السيوطي (ت911هـ/1505م.).تحقيق/ نبهان ياسين حسين.دار الرسالة للطباعة.بغداد 1397 هـ - 1977 م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية.

لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790هـ/1388م.).تحقيق: محمد إبراهيم البنا.معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.جامعة أم القرى ط/ الأولى. 1428 هـ - 2007 م.

- المقتصد في شرح الإيضاح

لعبد القادر الجرجاني.المحقق: كاظم بحر المرجان.

- المقتضب

للمبرد (ت 285 هـ/898م.).تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب - بيروت

- المقدمة الجزولية في النحو

لعيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت 607هـ/1211م.).تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد.أم القرى للطبع والنشر.ط/ الأولى، 1408 هـ - 1988م.

- **الممتع الكبير في التصريف**

لعلي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ/1271م.). مكتبة لبنان ، الطبعة: الأولى 1996م.

- **المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**

لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ/1002م.). دار إحياء التراث القديم ،الطبعة الأولى 1373هـ - 1954م

- **الموجز في قواعد اللغة العربية**

لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت 1417هـ/1997م.).دار الفكر - بيروت - الطبعة 1424هـ - 2003م

- **النحو المصفى**

لمحمد عيد.مكتبة الشباب، بدون تاريخ

- **النحو الوافي**

لعباس حسن (ت 1398هـ/1978م.).دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة

- النشر في القراءات العشر

لابن الجزري (ت 833 هـ/1430م.).أشرف على تصحيحه على محمد الضياع.الناشر: دار الفكر.

- إتحاف فضلاء البشر - بالقراءات الأربعة عشر - المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات.

للشيخ/ أحمد محمد البنا.تحقيق: شعبان محمد إسماعيل.مكتبة الكليات الأزهرية.القاهرة.الطبعة الأولى1407 هـ - 1987م.

- إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك

لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت 767 هـ/ 1366م.)

تحقيق/ محمد بن عوض بن محمد السهيلي.مكتبة أضواء السلف - الرياض.

- **إيجاز التعريف في علم التصريف**

لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ/1274م.)

تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم.عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،الطبعة الأولى، 1422هـ/ 2002م

- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**

لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت 1399هـ/1979م.)

عنى بتصحيحه: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى.دار إحياء التراث العربي، بيروت – أعادت طبعه : دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان

- أسرار العربية

لأبي البركات الأنباري.المحقق: محمد بهجة البيطار.دمشق 1377 هـــ / 1957م.

- أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات

يوسف المرعشلي.دار المعرفة . بيروت – ط/ الأولى 1424هـ /2003م

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

لابن هشام (ت 761هـ/1360م.) ،تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي.دار الفكر

- تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي للصيمري

تحقيق: يحي مراد الناشر: دار الحديث ـــ القاهرة ـــ 2005م.

- تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل

عبد الله عسيلان - الرياض 1415هـ / 1994 م

- تفسير البحر المحيط

لأبي حيان الأندلسي. دار الفكر.الطبعة الثانية: 1403 هـــ / 1983م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك

لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ/1349م.)،تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان . دار الفكر العربي ،الطبعة الأولى 1428هـ / 2008م

- جامع الدروس العربية

لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت 1364هـ/1945م.).المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ،الطبعة الثامنة والعشرون، 1414 هـ / 1993 م

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك

لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206هـ/1792م.).دار الكتب العلمية بيروت- الطبعة الأولى 1417 هـ /1997م،وط/ المكتبة التوفيقية .تحقيق: طه عبد الرءوف سعد

- دراسات تاريخية مع تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات

أكرم ضياء العمري. ط/ الأولى1403هـ / 1983 م.

- دليل الطالبين لكلام النحويين

لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (ت 1033هـ/1624م.)

إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية - الكويت1430 هـ / 2009 م ،الطبعة الثامنة والعشرون، 1414 هـ / 1993 م

- رسالة "أيّ" المشددة

لعثمان بن أحمد بن سعيد بن عثمان بن قائد النحدي الحنبلي (ت 1097هـ/1686م.)

تحقيق: عبد الفتاح الحموز. دار عمار / دار الفيحاء – الأردن ،الطبعة الأولى، 1406هـ 1986م

- شرح كافية ابن الحاجب للرضي.

قدم له/ إميل بديع يعقوب.الطبعة الأولى.دار الكتب العلمية - بيروت 1419هـ / 1998م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك

لابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ/1288م.) .تحقيق/ محمد باسل عيون السود.دار الكتب العلمية ـــ بيروت ـــ ط/ الأولى 1420 هـ / 2000 م.

- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**

لابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ/1368م.)

تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه.الطبعة العشرون 1400 هـ / 1980 م

- **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**

لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (ت 905هـ/1500م.)، دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة الأولى 1421هـ/ 2000م، و ط/ دار الفكر

- **شرح التصريف**

لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت 442هـ)

تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي.. مكتبة الرشد ،الطبعة الأولى، 1419هـ/1999م

- شرح الكافية الشافية

لابن مالك (ت 672 هـ/1274م.) تحقيق: علي محمد معوض ـــ عادل أحمد عبد الموجود الطبعة الأولى، 1420 هـ / 2000 م .دار الكتب العلمية ـــ بيروت , والطبعة الأولى جامعة أم القرى . تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي.

- شرح اللمع للأصفهاني

لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت 543 هـ/1149م.)

تحقيق: إبراهيم محمد أبو عباة/ ط/الأولى 1411 هـ ـــ 1990م.

أشرفت على طباعته ونشره/ إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- **شرح المفصل للزمخشري**

لابن يعيش (ت 643هـ/1246م.)،قدم له: إميل بديع يعقوب

دار الكتب العلمية، بيروت – الطبعة الأولى، 1422 هـ / 2001 م .

وتحقيق: أحمد السيد سيد حسن ـــ إسماعيل عبد الجواد عبد الغني, ط/ المكتبة التوفيقية .

- شرح المفصل في صنعة الإعراب ـــ الموسوم بالتخمير

لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت 617 هـ/1221م.).تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان دار الغرب الإسلامي.ط/ الأولى 1990م.

- شرح المقدمة المحسبة

لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت 469 هـ/1077م.).تحقيق: خالد عبد الكريم.

- **شرح تسهيل الفوائد لابن مالك (ت 672هـ).**

تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون – هجر للطباعة والنشر .الطبعة الأولى (1410هـ / 1990م)،وتحقيق: أحمد السيد سيد أحمد – ط/ المكتبة التوفيقيةشرح جمل الزجاجي

لابن عصفور (ت 669 هـ/ 1271م.).قدم له/ فواز الشعار.إشراف/ بديع يعقوب.دار الكتب العلمية. بيروت. ،وتحقيق:صاحب أبو جناح

- **شرح شافية ابن الحاجب**

لحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الإستراباذي، ركن الدين (ت 715هـ/1316م.)

تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود .مكتبة الثقافة الدينية ،الطبعة الأولى 1425 هـ/ 2004م

- شرح شافية ابن الحاجب
مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب(ت 1093 هـ/1682م.)
لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت 686هـ/1288م.)
حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة:
محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – محمد محيى الدين عبد الحميد
دار الكتب العلمية – بيروت – 1395هـ / 1975 م
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب
لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت 889هـ/1484م.)
تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي.عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ،الطبعة الأولى، 1423هـ/2004م
- شرح قطر الندى وبل الصدى
لابن هشام (ت 761هـ/ 1360م.)،تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد.القاهرة ،الطبعة الحادية عشرة، 1383هـ/1964م.
- شرح قواعد البصروية في النحو
لعلي بن خليل بن أحمد بن سالم علاء الدين البصروي (ت 950 هـ / 1544م.)
تحقيق: عزام عمر الشجراوي.دار البشير ـــ مؤسسة الرسالة.ط/ الأولى/1421 هـ / 2000م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك
لمحمد عبد العزيز النجار.مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1422هـ / 2001م
- علل التثنية لابن جني
تحقيق: محمد أبو المكارم قنديل، 1413 هـ / 1992م.
- علل النحو
لابن الوراق (ت 381 هـ).تحقيق :محمود محمد محمود نصار.الطبعة الأولى: 1422 هـ/ 2002م.دار الكتب العلمية. بيروت , و تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش
مكتبة الرشد – الرياض الطبعة الأولى، 1420 هـ / 1999م
- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)
لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي.مكتبة الأسدي، مكة المكرمة،الطبعة الأولى، 1431 هـ / 2010
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح
لأبي عبد الله محمد الطيب الفارسي (ت 1170 هـ/ 1757م.)
وفي أعلاه/ الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي (ت 911).تحقيق : محمود يوسف فجال.ط/ الثانية 1423 هـ/ 2003م. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة
ليوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت 1351هـ /1933م.).مطبعة سركيس بمصر 1346 هـ /1928م.
- معجم المؤلفين
لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت 1408هـ / 1988م.).مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

لابن هشام (ت 761هـ / 1360م.)، الطبعة الثانية/ 1426 هـ / 2005م.دار السلام، و تحقيق: مازن المبارك و محمد علي حمد الله.دار الفكر – دمشق ،الطبعة: السادسة، 1985

- مقاربة في الفهرسة والتوثيق والتحقيق في كتب التراث العلمي
هيثم الحلبي الحسيني
- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين
رمضان عبد التواب – ط / الأولى 1406هـ / 1985 م – مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- منهج البحث وتحقيق النصوص
يحيى وهيب الجبوري. دار الغرب الإسلامي. بيروت ط/ الأولى 1993م / ط/ الثانية 2008م
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب
لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (ت 905هـ/ 1500م.) تحقيق: عبد الكريم مجاهد.الرسالة – بيروت ،الطبعة الأولى، 1415هـ/1996م.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي
لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت 581هـ / 1186م.).دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1412 / 1992 م
- نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية.
لعلي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني المعروف بسيد مير شريف (ت 816هـ / 1414م.)، عربها عن الفارسية: حامد حسين.وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر
ضبطها: مجاهد صغير أحمد صودهوري، مدير مكتب مجلة «التوحيد» الشهرية الأدبية الإسلامية – تصدرها الجامعة الإسلامية فتية، شيتاغونغ، بنغلاديش. [ضبط نصها، خرَّج آياتها القرآنية وأحاديثها ومصادرها، ورتّبها بترتيب حديث، وراجع المادة العلمية، وأعدها للمكتبة الشاملة]
مكتبة الفيصل، شاهي جامع مسجد ماركيت، اندرقلعة، شيتاغونغ.الطبعة الأولى، 1408 هـ /1987م
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين
- لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت 399هـ 1009م.).طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951م
- همع الهوامع
للسيوطي (ت 911 هـ/ 1506م.).تحقيق: عبد الحميد هنداوي.الناشر: المكتبة التوفيقية.

(1)همزة القطع هي: كل همزة تثبت وصلاً وابتداء. الفعل المضارع همزته قطع، نحو: أستغفر الله. والماضي إن كان ثلاثياً أو رباعياً، فهمزته همزة قطع، نحو: نحو: أخذ، أخرج.

والأمر من الرباعي همزته قطع نحو: يا زيد أكرم عمراً.

والحروف همزاتها همزات قطع نحو: أم، أو، أن ، فالحرف لم تدخل عليه همزة وصل إلا على اللام نحو: الغلام، الفرس، وعن الخليل أنها همزة قطع عوملت في الدرج معاملة الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال.

(2)نحو: يُكرم.

(3) همزة الوصل: هي كل همزة تسقط وصلاً، وتثبت ابتداء.

اختلف في تسميتها همزة وصل مع أنها تسقط في الوصل، فقيل: أضيفت إلى الوصل اتساعاً، وقيل: لأنها تسقط في الدرج فتصل ما بعدها إلى ما قبلها، بخلاف همزة القطع. وقيل: لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن.

مواضع همزة الوصل:

ـــــ الفعل الخماسي والسداسي، نحو: انطلق، استخرج.

ـــــ فعل الأمر من كل فعل زائد على ثلاث نحو: انطلق، استخرج.

ـــــ مصدر الفعل الزائد على أربعة أحرف نحو: الانطلاق، والاستخراج.

ـــــ الأمر من كل فعل ثلاثي يسكن ثاني مضارعه لفظا، نحو: اضرب، اكتب.

فإن تحرك ثاني مضارعه لفظا لم يحتج إلى همزة وصل، ولو سكن تقديراً، كقولك في الأمر من يقوم: قم. ويستثنى من ذلك: خذ، كل، مر، فإنها يسكن ثاني مضارعها لفظاً، والأكثر في الأمر منها حذف الفاء، والاستغناء عن همزة الوصل.

ـــــ فأما دخول هذه الهمزة في نحو: اضرب، وجميع ما كانت حروف المضارعة منه مفتوحة وما بعدها ساكن، فإنما وجب، لأن حرف المضارعة حذف لئلا يلتبس الأمر بالخبر، فلما حذف الحرف لم يجز الابتداء بالساكن، فجيء بالهمزة فقالوا: اقتل، انطلق، استخرج، ونحو ذلك.

ـــــ وأصل حركتها الكسر لأن الأصل الإسكان، ولكن دعت الضرورة إلى التحريك فصار التحريك لالتقاء الساكنين أو كالتحريك له. وإنما يضم إذا انضم الثالث لثقل الخروج من كسر إلى ضم لازم، وضم اتباعاً للثالث، نحو: انطلق.

فأما الهمزة مع لام التعريف فمفتوحة وذلك لكثرة استعمال أداة التعريف ،فاختير لها أخف الحركات فرارا من الثقل.

ـــــ وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل لأن الساكن يمكن النطق به بعد الاستفهام فلا حاجة إلى الهمزة الأخرى. وكانت همزة الاستفهام أولى لأنها دخلت لمعنى، فأما همزة لام التعريف فلا تحذفها همزة الاستفهام لأنها لو حذفت لصار لفظه لفظ الخبر و لم يقر الهمزة على لفظها لأنها ساكنة ولام التعريف ساكنة، فلم تجتمعا، ولكنها تبدل ألفاً لأن الألف فيها مد يصحح وقوع الساكن بعدها ومنه قوله تعالى: (**ءَآللَّهُ خَيۡرٌ أَمَّا يُشۡرِكُونَ**) (النمل:59).

(148) الاسم تكون همزته همزة وصل فيما يأتي:

الأول: أسماء غير مصادر، وهي عشرة محفوظة: اسم، است، ابن، ابنة، ابنم، امرؤ، امرأة، اثنان، اثنتان، ايمن في القسم. بخلاف الجمع، فإن همزته همزات قطع قال تعالى: (إِنۡ هِيَ إِلَّآ أَسۡمَآءٞ) (النجم:23)، (فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا وَأَبۡنَآءَكُمۡ) (آل عمران:61).

الثاني: أسماء هي مصادر، وهي مصادر الأفعال الخماسية كانطلاق، واقتداء، والسداسية كاستخراج.

الثالث: الهمزة في الغلام والفرس همزة وصل، وعن الخليل أنها همزة قطع.

ينظر: المنصف 56/1، والمقدمة الجزولية 233/1، اللباب 191/2، وشرح التسهيل 464/3، وتوضيح المقاصد والمسالك 1550/3، وشرح قطر الندى وبل الصدى 331/1، وشرح التصريح 682/2.

(149) تقلب كل واحدة من الواو والياء ألفاً، إذا وقعت عيناً، وتحرك وانفتح ما قبلها، أو كان ما قبلها في حكم المفتوح، في اسم ثلاثي، أو في فعل ثلاثي، أو في فعل محمول على الفعل الثلاثي، أو في اسم محمول على الفعل الثلاثي، أو محمول على المحمول على الثلاثي، لما يدرك من الاستثقال، لتحرك الواو والياء مع انفتاح ما قبلهما، أو لحمله على ما يتحرك الواو والياء فيه وانفتح ما قبله.

مثال الاسم الثلاثي: ناب، وباب، أصلهما: نيب وبوب، قلبت الياء والواو ألفاً، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

ومثال الفعل الثلاثي: قام وباع. أصلهما: قوم وبيع، قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

ومثال المحمول على الفعل الثلاثي: أقام وأباع، أصلهما: أقوم وأبيع، فجعل ما قبل الواو والياء في موضع الحركة، أو نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما وجعلتا في موضع الحركة فقلبتا ألفاً، حملاً لهما على أصلهما وهو: قام، وباع، فصارا: أقام، وأباع.

ومثال الاسم المحمول على الثلاثي: مقام، أصله: مقوم، فجعلت القاف في حكم المتحرك حملا على قام، أو نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، فجعلت الواو في حكم المتحرك، حملاً على أقام وقلبت ألفاً.

ومثال الاسم المحمول على المحمول على الثلاثي: الإقامة والاستقامة. أصلهما: الإقوام والاستقوام، فجعلت القاف في حكم المتحرك، أو نقلت حركة الواو إلى القاف، وجعلت الواو في حكم المتحرك حملا على فعليهما الذي هو أقام واستقام، المحمولين على قام، فالتقى ألفان ساكنان، فحذفت إحداهما، وهي الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه، والأولى التي هي عين عند الأخفش. وكذلك (المقام) بضم الميم، فإنه محمول في قلب الواو ألفاً على (أقام)، و(أقام) محمول على (قام). هذا بخلاف المصدر الذي يكون عينه واواً أو ياء ساكنة قبلها فتحة، نحو: قول وبيع، فإنها لا تقلب ألفاً، لعدم علة القلب، وهي مجموع حركة الواو والياء وانفتاح ما قبلهما.

وبخلاف ما وقع فيه الواو والياء متحركة ما قبلهما ساكن بالأصالة، نحو: قاول، وبايع، وقوم، وبين ،وتقول، وتبين، وتقاول، وتبايع، فإنهما لا تقلبان ألفاً، لعدم علة قلبهما ألفا، وهي حركة ما قبلها لفظاً أو حكماً، لكون الحرف الواقع قبلها ساكنا بالأصالة لا بالعرض.

وتصحيح الواو والياء في نحو: الصيد، وأخيلت، وأغيلت، وأغيمت شاذ، لوجود علة قلبها ألفاً وهي كون الواو والياء متحركتين، أو في حكمهما مع انفتاح ما قبلهما.(شرح الشافية للرضي 742/2،وما بعدها).

(150) تقلب الواو ياء وتدغم في الياء ويكسر ما قبل المدغم ،إن كان ما قبله ضمة لمناسبة الكسرة الياء إذا وقعت عيناً ،أو لاماً ،أو غيرهما، واجتمعت الواو مع الياء، وسبق الساكن على الآخر ـــــ واواً كان الساكن أو ياء ـــــ كسيد، أصله: سيود، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكان السابق ياء ساكنة، وكأيام، أصله: أيوام، لأنه جمع (يوم)، وكطي، وأصله: طوي، لأنه مصدر طويت. والسابق في هذه الصورة واو ساكنة.

(شرح شافية ابن الحاجب ـــــ ركن الدين 788/2) وينظر: علل النحو 483/1، وشرح التصريف للثمانيني 475/1، وابن يعيش 470/5، وتوضيح المقاصد والمسالك 1596/3.

(151) إذا التقى المثلان فالتقاؤهما على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: أن يسكن أولهما ويتحرك ثانيهما نحو: اضرب بكراً ، جد دائما، فهذا يجب إدغامه بثلاثة شروط:

ـــــ ألا يكون أول المثلين هاء سكت، فإنه لا يدغم لأن الوقوف على الهاء منوي، وقد روي عن ورش إدغام (**مَالِيَهْ ۖ ٢٨ هَلَكَ**) (الحاقة: 28 ـــــ 29)، وهو ضعيف من جهة القياس.

ـــــ ألا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو: إكلأ أحمد، فإن الإدغام في ذلك رديء، بل يلزم تخفيف إحداهما.

ـــــ ألا يكون مدة في آخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم ، فإن كان مدة في آخر، لم تدغم نحو: يعطي ياسر، لئلا يذهب المد بالإدغام. فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام نحو: مغزو، أصله : مغزوو على وزن مفعول.

الضرب الثاني: أن يتحرك أولهما ويسكن ثانيهما ، فهذا لا يجوز فيه إدغام، لأن من شرط الإدغام تحرك المدغم فيه، ومثال ذلك في كلمة: (ضللت)، وفي كلمتين: (رسول الحسن). الضرب الثالث: أن يتحركا، فإن كان من كلمتين جاز الإدغام بشرطين:

أحدهما: ألا يكونا همزتين نحو: قرأ آية ، فإن الإدغام في الهمزتين رديء.

والثاني: ألا يكون الحرف الذي قبلها ساكنا غير لين نحو: شهر رمضان، فهذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين.

ويدغم أول المثلين المحركين في الأفعال نحو: رد وظن، أصلها: ردد وظنن، والأسماء نحو: صب وضب، فالإدغام في ذلك واجب بشروط:

ـــــ ألا يتصدرا نحو: ددن فمثل ذلك لا يجوز إدغامه ، لتعذر الابتداء بالساكن.

ـــــ ألا يكون ما هما فيه اسما على فعل نحو: صفف، أو فعل نحو ذلل ـــــ جمع ذلول ـــــ أو فعل نحو كلل ـــــ جمع كلة، أو فعل نحو: لبب فكل ذلك لا يجوز إدغامه.

ـــــ ألا يتصل بأول المثلين مدغم فيه، كجسس، وهو جمع جاس، فإن فيه مثلين متحركين و لم يدغم أولهما في الثاني، لأن قبلهما مثل آخر مدغما في أول المتحركين، فلو أدغم المدغم فيه التقى الساكنان وبطل الإدغام السابق.

ـــــ ألا يعرض تحريك ثانيهما، كأخصص أبي، فهذا فيه مثلان متحركان، و لم يدغم، لأن حركة الثاني عارضة، إذ هي حركة النقل، والأصل: اخصص ـــــ بالإسكان ـــــ فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن فلم يعتد بها، لعروضها.

ـــــ ألا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره، كهيلل، إذا قال: لا إله إلا الله، لأن لامي (هيلل) متحركان في كلمة ولا سبيل إلى إدغام أولهما في الثاني، لأن قبلهما مزيدا للإلحاق بدحرجة وهو الياء فامتنع الإدغام لئلا تفوت المماثلة، كذلك لا يجوز الإدغام في نحو: جلبب، لأن إحدى باءيه مزيدة للإلحاق بدحرجة فامتنع الإدغام، لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق.

ـــــ ألا يكون مما شذت العرب في فكه خياراً، وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها، وهذه الألفاظ: (ألل السقاء)، إذا تغيرت رائحته. و (دبب الإنسان) إذا نبت الشعر في جبينه، و(صكك الفرس) إذا اصطكت عرقوباه، (ضببت الأرض)، إذا كثر ضبابها، و(قطط الشعر)، إذا اشتدت جعودته، و(لححت العين أو لخخت) إذا التصق بالرمص، و(مششت الدابة) إذا شخص في وظيفتها حجم دون صلابة العظم، و(عززت الناقة) إذا ضاق مجرى لبنها.

(توضيح المقاصد والمسالك بتصرف يسير 1638/3) وينظر: المقتضب 196/1، والممتع الكبير في التصريف 404/1، وإيجاز التعريف في علم التصريف 198/1، وشرح شافية ابن الحاجب ـــــ لركن الدين 892/2، وجامع الدروس العربية 99/2، وضياء السالك 423/4.

(152) في (ب) : الله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. كتبها الفقير عبد الفتاح البنا الدمياطي بن السيد عبد الرحمن يوم السبت 12 صفر سنة 1297 سبع وتسعين ومائتين وألف.